مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد:24 العدد: 1السّنة: الثّلاثيّ الأوّل 2022 ص: 1015 – 1061 :

مناهج البحث في الدّراسات النّصيّة – بين المنهج الداخلي والمنهج الخارجي.

Methodologies of textual studies: internal and external methods

أ. عبد الحق قاسمي‡

تاريخ الاستلام: 01-07-2019/ تاريخ القبــول: 19-10-2020

ملخّص: تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء المنهجية الأنسب في تحليل النصوص في حقل اللسانيات النصية، من اختيار المنهجية المناسبة، وطريقة التعامل مع المدونة، مع تخصيص النقاش في مسألة مركزية، تتمثل في الحالات التي يجب فيها الرجوع إلى السياق المقامي، من: مقام تواصلي، ومقصدية ومقبولية المشاركين في العملية التلفظية، والمعارف الموسوعية المرتبطة بالبيئة التي أنتج فيها الكلام وغير ذلك؛ ومتى يجب عزل النص وتحليل ظواهره الشكلية دون الرجوع إلى السياقات الخارجة عنه. كما تطرق البحث إلى مدى إمكانية عزل النص عن العوامل الخارجية عنه في اللسانيات النصية، من خلال تحليل لظواهر نصية في شواهد حية، وذلك من أجل مناقشة ما جاء من اقتراحات بعض الباحثين في هذا المضمار. كما خرج البحث باقتراح يعيد النظر في المهمات التي تنسب لكل من اللسانيات النصية ولتحليل الخطاب والتي لا يزال فيها الخلاف قائما حتى في الدراسات الغربية. كما يؤكد البحث على ضرورة رجوع المنهجية إلى طبيعة الإشكالية بالخصوص، فلكل إشكالية متطلباتها، وبحسب هذه المتطلبات تصاغ المنهجية المناسبة، أما محاولة قولبة طريقة واحدة يجب اتباعها قد يغيّب الأهداف التي يسعى الباحث للوصول إليها.

الكلمات المفاتيح: منهجية؛ لسانيات نصية؛ تحليل الخطاب؛ سياق مقامي؛ تحليل شكلي؛ منهجية داخلية؛ منهجية خارجية.

Abstract:The purpose of this study is to explore the most appropriate methodology in the analysis of texts, in the field of textual linguistics, from the choice of the appropriate methodology and the way to deal with the Corpus. And focussing on a central issue : Namely the cases where contexts; The acceptability of participants in the verbal process, the encyclopaedic knowledge associated with the environment in which the speech was produced and so on, should be implemented in the analyses; and when the text must be isolated and analyzed without reference to extraneous contexts.

‡ مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، البريد الإلكتروني: gashak@protonmail.com (المؤلّف المرسل)

The study also discussed the possibility of isolating the text from external factors in textual linguistics, through analysis of textual phenomena in authentic documents, in order to discuss the suggestions of some researchers in this field. The research also proposed a re-examination of the tasks assigned to both textual linguistics and discourse analysis, in which the dispute still exists even in Western studies.

This paper also emphasizes the necessity to choose the methodology in regard of the nature of the problematic of the study in particular, and according to its requirements, because the attempt to create a model of one method for every problematic in a field of study must may miss the objectives that the researcher seeks to access them.

Key Words: Textual linguistics; Discourse Analyses; Situational context; Formal analyses; Internal method; External method.

With «Ihasan Abbas» they are representative and knowledgeable: the trends of the ancient Arab criticism and its characteristics, methodology and development, and through the book of the «literary critic's guide» the case is connected: the need for awareness of terminology and knowledge exchange in the composition of the contemporary critic. This is the horizon waiting for us.

Key words : History of criticism, process of criticism, cach criticism, terms of criticism, represent.

المقدّمة: كل بحث، في أي ميدان علمي كان، حين يتحدد غرضه، لا بد له من منهجية تبين طبيعته والطريقة التي يتبعها للوصول إلى نتائج تتصف بالعلمية والدقة التي يحتاجها ليبلغ المصداقية المنتظرة منه. ونجد في علوم اللسان عدة مناهج علمية مختلفة، تختلف في تعاطيها مع كل مستوى من مستويات اللغة. إذ كان هدف الذين اشتغلوا على اللسانيات، في بدايتها، هو استحداث علم يدرس اللغة بصفة علمية والعلمية كما رأوها هي دراسة اللغة كما كانت تدرس العلوم التطبيقية، كالرياضيات والبيولوجيا[1]. لذلك أقصيت عن دراسة اللغة القضايا التي لم يمكن إخضاعها إلى قواعد صورية دقيقة إذ كان شرطهم أن يرجع التحليل إلى تأويل المتلقي وهذا خلاف لا يمكن الفصل فيه، فما يرجع إلى الفهم لا يمكن التعويل عليه، ولأجل هذا لا يتصف بالعلمية. فدُرست من قضايا اللغة التي كانت منتشرة من قبل فقط القضايا التي يمكن الاحتكام فيها إلى منهجية تتصف بالعلمية. فحاول بِنَويّو حلقة پراغ، مثلا من خلال جمع اقتراحات سوسير من جهة والشكلانيين الروس من جهة أخرى حاولوا صياغة منهجية جديدة، تعتمد بالخصوص الجانب الشكلي للغة، لذا كان اهتمامهم الأول الجانب الفونولوجي، وقريب من هذا التصور ما سار عليه البنويون الآخرون كمدرسة كوبنهغن أو مدرسة جنيف أو الأمريكيون (المدرسة الاستغراقية[2])

على بعض الاختلافات فيما بينهم. فجعلوا دراستهم مستويات أعلاها الجملة، وهي أقصى ما يمكن تحديد خطاطة مجردة "شكلية" لها، وأدناها آخر ما يمكن تقطيعه من الكلام وهو المستوى الفونولوجي. غير أن المنهجية التي دعا إليها البِنويون لم تدم غلبتها طويلا، فبرزت محاولات لدراسة قضايا أخرى في اللغة، فاحتيج إلى منهجية أكثر ملاءمة. ونتج بعد ذلك اختلافات في تحديد المنهجية المناسبة لكل مستوى من مستويات اللغة، كما نجد اختلافا في تحديد المستويات نفسها التي يتناولها التحليل إذ إن تحديد هذه المستويات نفسه راجع إلى المبادئ الابستيمولوجية التي ينطلق منها اللساني.

تواصل البحث عن قضايا أخرى في اللغة يمكن دراستها، وصاحب هذا بحث عن مناهج جديدة في دراساتها. وقد نتج عن الانشغال الحصري بالجملة فما دونها في الدراسات اللسانية إقصاءٌ للنص والخطاب. ما ترتب عنه ظهور ثنائية: اللغة/الخطاب، تنحصر قضايا الأولى في الجملة، ويتجاوزها الآخر، وإن اختلف المشتغلون على الخطاب في رسم الحدود التي منها يبدأ وإليها ينتهي. ويبدو أنه كلما اتسع مجال الدراسة كلما كثر الخلاف في طريقة التناول. لذا نجد في مجال النص والخطاب عدة اتجاهات يلخص أهمها لوگالوا بقوله:

«لا يعتبر النص موضوعا للتحليل فحسب، وإنما تتولد عنه تنظيرات جديدة (كالدلاليات التأويلية لراستييه)، بالإضافة إلى التوسيع (إمّا لآفاق علم التراكيب إلى الماكر وتراكيب عند بِرِنْدونُر؛ أو لعلم الاجتماع النفسي إلى التفاعلية الاجتماع–خطابية لبرونكار، وحتى من سميائية الوحدات المفصولة (Discretes) إلى سيميائية المحتوى)، أو إلى نماذج خاصة بالتمثيل، متجذرة في المنطق الصوري (مثل نظرية التمثيل الخطابي (D.R.T)، أو نظرية التمثيل الخطابي المجزأ (S.D.R.T.)، والعلاج الآلي (نظرية البنية الريطوريقية في إرهاصاتها الأولى) والمعرفية (نظرية مَرْكزة الانتباه، ومفهوم عوالم النص الخاصة لويرث) والتي لوحدها تمثل المعرفية النصية)، وفي التلفظ (نجد السكاپولين[3] الموسعة)، أو في اللسانيات المجزوئية (كالنموذج التراتبي لرولي). وعلى عكس النظريات النحوية للجملة التي تلتقي على غرض واحد على الأقل (كتمثيل التكوين الجملي) فإنّ النظريات السابق ذكرها تهتم بظواهر مختلفة للنص من خلال أبعاد متعددة (لسانية، منطقية، اجتماعية، معرفية). مما يجعل هذه النظريات تمنع النصَّ من أن يكون له أيّ تنظير موحّد.»

وهذا يعطي صورة بسيطة عن أشهر المناهج التي تتناول النص/الخطاب حاليا، وسنخصص هذا البحث للحديث عن المنهجية العلمية الأنسب في اللسانيات النصية.

1-المنهج الداخلي والخارجي في التحليل: يمكن إرجاع طرق التحليل المتبعة في دراسة النصوص والخطابات إلى نوعين جامعين: داخلي، وخارجي. **ويُقصد بالداخلي** دراسة النص في ذاته، متوقفا عند:

- حدود النص المعني بالتحليل، دون تتبع الأحوال الخارجية عن النص؛ من مقام التلفظ أو أحوال المتلفظين، وكل ما يتعلق بالظروف الخارجة عن النص. على شكل يقترب من الدراسات اللسانية البنوية وما تأثر بها بعدها، غير أنها تتجاوز الجملة لذا يُدعى هذا المذهب مذهبا توسيعيا، لأن المحللين هنا، في غالبهم، حاولوا أن يوسعوا النماذج التي طبقت على تحليل الجملة لتطبيقها على النص؛

•وأيضا، فإن تحليل الجوانب الشكلية للنص يعني أننا لن نتناول بالتحليل ظواهر تغطي كل النص، بل مقاطع منه، إلا أن المحلل الذي يتعاطى ظاهرة نصية ما في النص له أن يرجع إلى النص المجاور والنص المجاور أشبه بما عرف عند البلاغيين بالسياق المقالي، من سِباق؛ أي ما كان متقدما عن الظاهرة المعنية بالتحليل، ومن لحاق؛ ما تأخر عنها، مما يتعلق بها وما يساعد على تحليلها.

فيعمل على التحليل في هذه الحدود دون مجاوزتها. وكثير من الباحثين يرون أن هذا المنهج هو الأصلح للسانيات النصية خاصة، مع ترك أمر السياق المقامي إلى تحليل الخطاب.

أمّا النوع الخارجي: فيعني أنّه لا بد على المحلل، إذْ خرج عن حد الجملة، من أن يُعمل السياق في تحليله، لأن معرفة السياق هي التي تضمن له فهم كثير من زوايا النص، من إشاريات وتفاعلات مع نصوص أخرى وأحداث غير لغوية، وأحوال المتلفظين ومقام التواصل وغير ذلك، والمنطلق الداعي إلى إعمال هذه العناصر أنه لا يمكن لهذا المحل أن يستجلي ظواهر النص دون معرفة السياق، فهو من الأمور الأساسية في تحقيق الانسجام. وسنأتي إلى بيان هذا بتوسع أكثر فيما يأتي.

2-أنواع المناهج عند شارودو: سأنطلق في هذا البحث من أنواع المناهج التي ذكرها پارتريك شارودو في مقاله *Dis-moi quel est ton* corpus, *je te dirai quelle est ta Problématique* *(قل لي ما هي مدونتك أقول لك ما هي إشكاليتك)* الذي يعد مادة مهمة للطلبة إذ كثيرا ما يقرر في الجامعات الفرنسية، ممّا أعطى للأفكار التي طرحها فيه قبولا لدى كثير من الباحثين المفرنسين. وحتى ولو كان موضوع مقاله هذا الحديث عن المدونة، حيث اقترح في هذا الغرض الكثير من المسائل التي تستحق النقاش، فإن انشغالي في هذا البحث يقع على ما اقترحه من تصنف القضايا التي تشتغل في مجال الدراسات النصية والخطابية، برد كل مستوى إلى المنهجية المناسبة له[4]. فجعل مناهج الدراسة في علوم الخطاب (ومن بينها اللسانيات النصية) ثلاثة أنواع:

منهجية معرفية تصنيفية؛ ومنهجية تواصلية وصفية؛ ومنهجية تمثيلية وتأويلية. وسأحاول أن ألخص هذه المناهج، قبل مناقشة ما جاء فيها.

أ. منهجية معرفية تصنيفية: تُعمل اللسانيات المعرفية نتائج أبحاث علم النفس اللساني وعلم النفس المعرفي، من حيث طريقة الدماغ في تشكيل الأفكار وعمل الذاكرة وغيرها[5]، فتدرس المستوى السطحي للظواهر المعقدة التي تشكل اللغة. أما في دراسة الخطاب فهي مجموعة الآليات الخطابية التي يجب التعرف على وجودها وطريقة ترتيبها داخل إنتاج خطابي ما، أو دراسة كيفية عملها. هذا يعني أننا نكتفي في التحليل بحدود المدونة اللغوية التي بين أيدينا دون الرجوع إلى العناصر الخارجية التي جرت أثناء حدوث العملية التلفظية.

وموضوع الدراسة هنا يتمثل في مجموع الآليات الخطابية التي يقصد منها:

أ–إمّا تحديد الوحدات وترتيبها داخل إنتاج خطابي ما (نص أو ملفوظات متتابعة)، فندرس هنا، حسب شارودو، مسائل الاتساق في نص ما، أو بعض كلمات الخطاب (الروابط، والعلاقات). لأنّ هذه الإشكاليات تشتغل على عناصر "نحوية" عملها ينحصر داخل حدود النص، فهي أقرب لأن تكون آليات شكلية لها دور في البناء اللغوي السطحي للنص، بحيث تربط بين عناصر داخل النص، أو ترشد المتلقي وتوجهه لتتبع التدرج الذي يسير عليه النص والانتقالات التي تحدث فيه. وسأعود إلى هذا لاحقا للتعرف على مدى إمكانية استقلالية هذا الغرض عن السياقات الدائرة به.

ب–وإمّا بوصف الكيفية التي بها ينتج الكلام، وخاصة طريقة إنتاجه: نجد هذا في دراسات طرق معالجة الدماغ للكلام، والعلاج الآلي والأبحاث المعرفية كنظرية مَرْكزة الانتباه ...

تهتم المنهجية المعرفية (أو الداخلية على الاصطلاح الذي أختاره في هذا البحث)، حسب شارودو بالعلاقات العائدية القبلية أو البعدية، والروابط العاطفة أو الاستبدال، وعلاقات الاتساق والتدرج الموضوعاتي ... إلخ، دون اعتبار الطبيعة الاجتماعية للغة. في إشكالية مثل هذه، لا تحتاج المدونة بحسب شارودو، أن تكون مصحوبة بمقام تواصلي معين. فلا يعتد بالجانب السياقي منها. ويُدخل في هذه الإشكالياتِ إضافة إلى ما سبق النظريات المتعلقة: بالافتراضات المسبقة؛ ومسائل التوجيه الحجاجي؛ والتداولية (الروابط، الفواصل، وأفعال الكلام)؛ وكذا نظريات نحو النص التي تتناول مسائل الاتساق والانسجام النصي.

ب. منهجية تواصلية وصفية: موضوع البحث هنا إجرائي، يمكن تحديده من خلال ملاحظة المظاهر اللغوية، فعلى سبيل المثال يمكن أن نلاحظ أن سلوكات الأفراد في أفعالهم التبادلية لها شيء من الرتابة التي يمكن تقنينها، وهو ما يدعونا إلى افتراض أنهم يخضعون لقواعد تضبط شروط إنتاجها. ثم

تحاول هذه المنهجية إلى الوصول إلى «أنماط مثالية» (Types Idéaux) بالمعنى الذي يقصده دوركايم (E. Durkheim)[6]. أما في مجال النصوص والخطابات، فلا يتوقف الباحث عند الحد السطحي للنصوص، ولكن يربط ذلك بمقام التلفظ، والخلفيات السيميائية والتفاعلية وكذا كل السياقات المحيطة بعملية التلفظ. فالموضوع المدروس هنا موضوع تواصلي يتحدد من خلال هويته النفسية والاجتماعية، ويدخل في هذا الموضوع الكلام عن أجناس الخطابات.

وبذلك تتمثل المدونة في نصوص مصنفة بحسب انتمائها لنوع من الأنواع المقامية، مثلا: نصوص إشهارية، نصوص صِحافية، نصوص كتب مدرسية نصوص إدارية. كما أن هذا هـ المنهجية تسمح بإنجاز مقارنات حول سياق واحد.

وهذا التوجه ينطلق من مسلمة أن الإنسان اجتماعي وأن سلوكاته خاضعة للعادات الاجتماعية التي نشأ عليها. ينتج من هذا أن المنهجية التفاعلية لا تهتم بتأويل السلوكات الإنسانية بالرجوع مثلا إلى علم الأعصاب البيولوجي (التوجه الذي سارت عليه المعرفية والعلوم المتعلقة بالأعصاب).

أمّا عن الأصول النظرية لهذه المنهجية، فهي تتزود التنظيرات التي قامت عل أساسها دراسات فيون (R. Vion) وباختين وفوكو، ومن أجل تطبيقها على اللغة كما يرى برونكار، لابد أن تضم البعد الخطابي للغة، المستعارة من الدراسات اللسانية واللسانية–الاجتماعية في هذا الميدان، وعليه فهي تعمل على وصف التنظيم النصي أو الخطابي، وتوضيح العلاقة بين الأفعال الإنسانية بصفة وعامة وأفعاله اللغوية[7].

ج. منهجية تمثيلية وتأويلية: موضوع الدراسة في هذا النوع يتحدد من خلال فرضيات التمثيلات الخطابية–الاجتماعية، والتي تكون غالبة في حقبة ما. ولأجل هذا فهي تأويلية لأنّها تعتمد على التموقعات الاجتماعية، والإنجازات الاجتماعية. والصعوبة التي قد تعترضنا في هذا النوع هي أن الفرضيات التي يعتمد عليها المحلل ينبغي أن تنطلق من مظاهر خطابية متنوعة جدا، لا تكون دائما صريحة وبادية، بل في كثير من الأحيان غامضة تستدعي سبرا لغورها.

نمثل على هذا المنهج بما قام به فوكو في *Surveiller et punir (المراقبة والعقاب)*، أو في *L'histoire de*

1–المنهج الداخلي والخارجي في التحليل: يمكن إرجاع طرق التحليل المتبعة في دراسة النصوص والخطابات إلى نوعين جامعين: داخلي، وخارجي. **ويُقصد بالداخلي** دراسة النص في ذاته، متوقفا عند:

- حدود النص المعني بالتحليل، دون تتبع الأحوال الخارجية عن النص؛ من مقام التلفظ أو أحوال المتلفظين، وكل ما يتعلق بالظروف الخارجة عن النص. على شكل يقترب من الدراسات اللسانية البنوية وما تأثر بها بعدها، غير أنها تتجاوز الجملة لذا يُدعى هذا المذهب مذهبا توسيعيا، لأن المحللين هنا، في غالبهم، حاولوا أن يوسعوا النماذج التي طبقت على تحليل الجملة لتطبيقها على النص؛

- وأيضا، فإن تحليل الجوانب الشكلية للنص يعني أننا لن نتناول بالتحليل ظواهر تغطي كل النص، بل مقاطع منه، إلا أن المحلل الذي يتعاطى ظاهرة نصية ما في النص له أن يرجع إلى النص المجاور والنص المجاور أشبه بما عرف عند البلاغيين بالسياق المقالي، من سِباق؛ أي ما كان متقدما عن الظاهرة المعنية بالتحليل، ومن لحاق؛ ما تأخر عنها، مما يتعلق بها وما يساعد على تحليلها.

فيعمل على التحليل في هذه الحدود دون مجاوزتها. وكثير من الباحثين يرون أن هذا المنهج هو الأصلح للسانيات النصية خاصة، مع ترك أمر السياق المقامي إلى تحليل الخطاب.

أمّا النوع الخارجي: فيعني أنّه لا بد على المحلل، إذْ خرج عن حد الجملة، من أن يُعمل السياق في تحليله، لأن معرفة السياق هي التي تضمن له فهم كثير من زوايا النص، من إشاريات وتفاعلات مع نصوص أخرى وأحداث غير لغوية، وأحوال المتلفظين ومقام التواصل وغير ذلك، والمنطلق الداعي إلى إعمال هذه العناصر أنه لا يمكن لهذا المحلل أن يستجلي ظواهر النص دون معرفة السياق، فهو من الأمور الأساسية في تحقيق الانسجام. وسنأتي إلى بيان هذا بتوسع أكثر فيما يأتي.

2-أنواع المناهج عند شارودو: سأنطلق في هذا البحث من أنواع المناهج التي ذكرها پارتريك شارودو في مقاله Dis-moi quel est ton corpus, je te dirai quelle est ta Problématique (قل لي ما هي مدونتك أقول لك ما هي إشكاليتك) الذي يعد مادة مهمة للطلبة، إذ كثيرا ما يقرر في الجامعات الفرنسية، ممّا أعطى للأفكار التي طرحها فيه قبولا لدى كثير من الباحثين المفرنسين. وحتى ولو كان موضوع مقاله هذا الحديث عن المدونة، حيث اقترح في هذا الغرض الكثير من المسائل التي تستحق النقاش، فإن انشغالي في هذا البحث يقع على ما اقترحه من تصنف القضايا التي تشتغل في مجال الدراسات النصية والخطابية، برد كل مستوى إلى المنهجية المناسبة له[8]. فجعل مناهج الدراسة في علوم الخطاب (ومن بينها اللسانيات النصية) ثلاثة أنواع: منهجية معرفية تصنيفية؛ ومنهجية تواصلية وصفية؛ ومنهجية تمثيلية وتأويلية. وسأحاول أن ألخص هذه المناهج، قبل مناقشة ما جاء فيها.

أ. منهجية معرفية تصنيفية: تُعمل اللسانيات المعرفية نتائج أبحاث علم النفس اللساني وعلم النفس المعرفي، من حيث طريقة الدماغ في تشكيل الأفكار وعمل الذاكرة وغيرها[9]، فتدرس المستوى السطحي للظواهر المعقدة التي تشكل اللغة. أما في دراسة الخطاب فهي مجموعة الآليات الخطابية التي يجب التعرف على وجودها وطريقة ترتيبها داخل إنتاج خطابي ما، أو دراسة كيفية عملها. هذا يعني أننا نكتفي في التحليل بحدود المدونة اللغوية التي بين أيدينا دون الرجوع إلى العناصر الخارجية التي جرت أثناء حدوث العملية التلفظية.

وموضوع الدراسة هنا يتمثل في مجموع الآليات الخطابية التي يقصد منها:

أ–إمّا تحديد الوحدات وترتيبها داخل إنتاج خطابي ما (نص أو ملفوظات متتابعة)، فندرس هنا، حسب شارودو، مسائل الاتساق في نص ما، أو بعض كلمات الخطاب (الروابط، والعلاقات). لأنّ هذه الإشكاليات تشتغل على عناصر "نحوية" عملها ينحصر داخل حدود النص، فهي أقرب لأن تكون آليات شكلية لها دور في البناء اللغوي السطحي للنص، بحيث تربط بين عناصر داخل النص، أو ترشد المتلقي وتوجهه لتتبع التدرج الذي يسير عليه النص والانتقالات التي تحدث فيه. وسأعود إلى هذا لاحقا للتعرف على مدى إمكانية استقلالية هذا الغرض عن السياقات الدائرة به.

ب–وإمّا بوصف الكيفية التي بها ينتج الكلام، وخاصة طريقة إنتاجه: نجد هذا في دراسات طرق معالجة الدماغ للكلام، والعلاج الآلي والأبحاث المعرفية كنظرية مَرْكزة الانتباه ...

تهتم المنهجية المعرفية (أو الداخلية على الاصطلاح الذي أختاره في هذا البحث)، حسب شارودو بالعلاقات العائدية القبلية أو البعدية، والروابط العاطفة أو الاستبدال، وعلاقات الاتساق والتدرج الموضوعاتي ... إلخ، دون اعتبار الطبيعة الاجتماعية للغة. في إشكالية مثل هذه، لا تحتاج المدونة بحسب شارودو، أن تكون مصحوبة بمقام تواصلي معين. فلا يعتد بالجانب السياقي منها. ويُدخل في هذه الإشكالياتِ إضافة إلى ما سبق النظريات المتعلقة: بالافتراضات المسبقة؛ ومسائل التوجيه الحجاجي؛ والتداولية (الروابط، الفواصل، وأفعال الكلام)؛ وكذا نظريات نحو النص التي تتناول مسائل الاتساق والانسجام النصي.

ب. منهجية تواصلية وصفية: موضوع البحث هنا إجرائي، يمكن تحديده من خلال ملاحظة المظاهر اللغوية، فعلى سبيل المثال يمكن أن نلاحظ أن سلوكات الأفراد في أفعالهم التبادلية لها شيء من الرتابة التي يمكن تقنينها، وهو ما يدعونا إلى افتراض أنهم يخضعون لقواعد تضبط شروط إنتاجها. ثم تحاول هذه المنهجية إلى الوصول إلى «أنماط مثالية» (Types Idéaux) بالمعنى الذي يقصده دوركايم (E. Durkheim)[10]. أما في مجال النصوص والخطابات، فلا يتوقف الباحث عند الحد السطحي

للنصوص، ولكن يربط ذلك بمقام التلفظ، والخلفيات السيميائية والتفاعلية وكذا كل السياقات المحيطة بعملية التلفظ. فالموضوع المدروس هنا موضوع تواصلي يتحدد من خلال هويته النفسية والاجتماعية ويدخل في هذا الموضوع الكلام عن أجناس الخطابات.

وبذلك تتمثل المدونة في نصوص مصنفة بحسب انتمائها لنوع من الأنواع المقامية، مثلا: نصوص إشهارية، نصوص صِحافية، نصوص كتب مدرسية نصوص إدارية. كما أن هذا ه المنهجية تسمح بإنجاز مقارنات حول سياق واحد.

وهذا التوجه ينطلق من مسلمة أن الإنسان اجتماعي وأن سلوكاته خاضعة للعادات الاجتماعية التي نشأ عليها. ينتج من هذا أن المنهجية التفاعلية لا تهتم بتأويل السلوكات الإنسانية بالرجوع مثلا إلى علم الأعصاب البيولوجي (التوجه الذي سارت عليه المعرفية والعلوم المتعلقة بالأعصاب).

أمّا عن الأصول النظرية لهذه المنهجية، فهي تتزود التنظيرات التي قامت عل أساسها دراسات فيون (R. Vion) وباختين وفوكو، ومن أجل تطبيقها على اللغة كما يرى برونكار، لابد أن تضم البعد الخطابي للغة، المستعارة من الدراسات اللسانية واللسانية–الاجتماعية في هذا الميدان، وعليه فهي تعمل على وصف التنظيم النصي أو الخطابي، وتوضيح العلاقة بين الأفعال الإنسانية بصفة وعامة وأفعاله اللغوية[11].

ج. منهجية تمثيلية وتأويلية: موضوع الدراسة في هذا النوع يتحدد من خلال فرضيات التمثيلات الخطابية–الاجتماعية، والتي تكون غالبة في حقبة ما. ولأجل هذا فهي تأويلية لأنّها تعتمد على التموقعات الاجتماعية، والإنجازات الاجتماعية. والصعوبة التي قد تعترضنا في هذا النوع هي أن الفرضيات التي يعتمد عليها المحلل ينبغي أن تنطلق من مظاهر خطابية متنوعة جدا، لا تكون دائما صريحة وبادية بل في كثير من الأحيان غامضة تستدعي سبرا لغورها.

نمثل على هذا المنهج بما قام به فوكو في Surveiller et punir (المراقبة والعقاب)، أو في L'histoire de la folie (تاريخ الجنون)، أو غيرهما، أو ما يقوم به فان دايك في Racism and the press (العنصرية والصحافة)، وفي Communicating racism (نقل العنصرية)، وغيرها.

3–في تحديد مفهوم المنهجية: أوّل ما يجب التذكير به، هو أن ما أشار إليه شارودو إنما يعبر عن رأيه في تقسيم المهام بين تحليل الخطاب والعلوم المجاورة له، بحيث ينسب لكل فن من فنون الخطاب ما يناسبه من مهام ووظائف بحسب مستويات محددة. وهنا أمر يجب التنبيه عليه، وهو أن العمليات التصنيفية للمذاهب والمدارس قلّما يجب التعويل عليها، فالمصنف حين يريد أن يحدد العناصر الأساسية المميزة له، ومن ذلك المنهجية التي يرى أنها طريقة التناول في علوم من العلوم، فإنه يقوم باستقراء

البحوث التي تندرج في ذلك العلم فيقوم بلمّ الأدوات والآليات والمراحل الثابتة أو المتكررة التي استخدمت في الوصول إلى النتائج وطريقة تبرير الباحث لكل ذلك، فتكون هذه العناصر المتشابهة هي الأركان التي يلزم اتباعها. ولا شك أن "المصنف" حين يقوم بهذا فهو يجمل أحيانا بحيث يهمل كثيرا من التفاصيل، ويعمم فلا يستطيع أن يشير لكل إشكالية على انفراد، وهذا الفعل مما يفقد المنهجية العلمية شيئا من دقتها، إذا نقلها الباحث عمّن سبقه دون مراعاة الفروقات. فالمنهجية العلمية، كما أتصورها، لا بد أن تكون تبريرات منطقية يثبت بها الباحث صحة ما توصل إليه من نتائج. وهذا أحد أهم معايير العلمية في البحث، أي: الاقتراب من الحقيقة، وإثباتها بما لا يرجع إلى الآراء أو الفرضيات وإنما بالاقتراب إلى التيقن من النتائج باستعمال الوسائل المناسبة لطبيعة البحث[12]. ويترتب على هذا، أن لكل بحث إشكالية محددة لا بد أن يراعي المنهجية الأصلح لها، آخذا بالتبريرات المنطقية والعلمية (التي أثبتت نجاعتها في البحوث السابقة). والمتحرّي للدراسات العلمية يجد أن المناهج العلمية وإجراءات التحليل المتبعة فيها، حتى داخل الفن الواحد، قد تختلف من باحث إلى آخر. ولهذا، أرى أنه يبعد عن الصواب حصر علم بمنهجية واحدة ندعي أنها الطريق المناسب لذلك العلم، إذا أراد باحث دراسته، لأن ادعاء مثل هذا لا يراعي الاختلافات الدقيقة فيه. هذه الاختلافات قد تتعلق بتشعبات قضايا العلم، وبتجدد مسائله وتحييزها من بحث إلى بحث، إذ إن من شروط البحث العلمي الجيد الجدة والابتكار. وبناء على ما سبق، بقي أن أشير إلى أن الطريقة الأوفق في تدريس المنهجية العلمية للطلبة ليست في تلقينهم إجراءات البحث ومراحله كما لو كان قالبا نموذجيا يصلح تطبيقه على كل الإشكاليات والأغراض التي يشتغل عليها في مجال علمي ما؛ وإنما لا بد أن يُدربوا، عوضا عن ذلك، على التفكير المنطقي السليم حين يتعلق الأمر باختيار الوسائل التي يجب اتباعها في البحث، من اختيار المدونة، والحدود التي يجب الوقوف عندها داخل تلك المدونة، وكيفية تحليلها بما يناسب إشكالية البحث، ومُقصيا كل ما من شأنه أن يشكك في صحة النتائج التي توصل إليها. ولكي يحقق ذلك، لا بد أن يستفيد من المناهج السابقة لكي ينطلق من أقربها إلى غرضه مما يتناسب وغرض بحثه. وهو حين يدرس المنهجية هنا لا يدرس منهجية علم ككل، ولا منهجية مذهب ما داخل ذلك العلم، فحتى بينها هناك اختلافات، وعدم تفطنه لها قد يضعف عمله، وإنّما عليه، أوّلا، أن يراعي الاختيارات الإبستمولوجية التي تناسب الفن الذي يشتغل عليه، وكذلك أن لا ينظُر إلى المنهجية التي نُسبت إلى مذهب ما على أنها منهجية واحدة متفق عليها. وأخيرا، عليه أن يراعي الاختلافات الدقيقة بين الباحثين أنفسهم: من تحديد للمفاهيم التي يشتغلون عليها، *والمبادئ التي انطلقوا منها*، *والإجراءات* التي يعملون بها، فهذه كلها قد تختلف حتى داخل مدرسة علمية واحدة، والتي قد يغفل عن تفصيلها المؤرخون والشارحون. فعلى الطالب إذًا، أن يختار من اتجاهات الباحثين ما يناسب قناعاته، ويحاول أن ينقدها ويعدل ما يحتاج من ذلك بما يتلاءم مع إشكاليته

خاصة، ولا يتأتّى له هذا إلاّ بالأدوات العلمية والمنطقية. وبهذا تكون المنهجية في يد الباحث أقوى وسيلة في الوصول لنتائج دقيقة وعلمية، تكون مطاوعة لغرضه بالخصوص، ولا تكون معيقا أو مهمة لا بد منها. وهذه الاختيارات المنهجية كثيرا ما يكون بعضها معتمدا على بعض لذا لا بد من التفطن إلى العلاقات التي بينها، والتساؤل عن الأسباب وراء هذه الاختيارات.

وبعد، فإذا كانت المنهجية على ما قدمته، فالمسعى الذي أريده هنا (وفي بحوث لاحقة إن أمكن) هو عرض بعض تلك المناهج ومناقشتها، لا على أنها مناهج كلية تطبق في اللسانيات النصية، بل سأتناول نماذج فردية لباحثين في هذا الميدان فأعرج على التبريرات التي دعتهم إلى اعتماد مدونة دون أخرى، أو طريقة دون أخرى.

وعودا على تقسيمات شارودو، فلن أتناول في هذه الدراسة، كل تلك الأقسام، بل سأقف عند أول قسم منها، وفيه سأتناول جزئه الأول «أ». ولي رجوع إلى الأقسام الأخرى في بحوث قادمة. إن ما حاول شارودو القيام به هو تقسيم المهام على الفنون التي تسعى لدراسة اللغة في جانبها المتجاوز للجملة، فجعلها مستويات، يمكن إعادة صياغتها على النحو الآتي:

1. مستوى النص؛

2. مستوى الخطاب؛

3. مستوى تاريخي واجتماعي.

وبحسبه فإن مستوى النص (المستوى الذي تشتغل عليه اللسانيات النصية)، يدرس فيه الباحث قضايا داخلية متعلقة بالحدود الشكلية للنص لا غير، أي دون الرجوع إلى مقام التلفظ، أو أحوال المتلفظين.

4-هل يمكن عزل النص عن مقام التلفظ ؟

يرى شارودو أن اللسانيات النصية تقف عند الحد السطحي للنص، أي في جوانبه الشكلية التي تبدو في المستوى الظاهر منه، على خلاف المهمة التي توكل إلى تحليل الخطاب من تعمق في "التأويل" وربط بين الوضع الاجتماعي أو المقامي والنص.

كما أشار إلى عدة مسائل تدخل في هذه المنهجية مما يندرج في مجال اللسانيات النصية، فذكر منها: العلاقات العائدية أو الروابط، أو العلاقات الاستبدالية، وعلاقات الاتساق والانسجام، التدرج، ومن جهة أخرى: ما اشتغل عليه ديكرو (O. Ducrot) كنظرية الافتراض، ومعنى كلمات الخطاب، والتوجيه الحجاجي، وحتى ما يتعلق بالتداولية، من روابط وفواصل وأفعال كلام، وغيرها. سنتوقف مما ذكره عند مسألتين منها:

أوّلا. الإحالات القبلية والبعدية: في بداية الأمر، كانت دراسة النص توسيعا لما جاء في لسانيات اللغة، على المنطلقات التي أشرنا إليها في صدر هذا البحث، من ذلك: عزل المادة المدروسة عن كل المؤثرات الخارجية. فكانت هناك دعوات لإرساء صرح علم جديد اسمه نحو النص، هدفه دراسة مسائل متعدية لحدود الجملة بحثا عن ظواهر جديدة. ولكن هذه المحاولة (أعني: محاولة استحداث علم نحو النص) سرعان ما باءت بالفشل، لاختلاف الطبيعة بين مستويات الجملة فما دونها (التي يمكن دراستها دراسة شكلية) ومستويات والنص، فالنص طبيعته دلالية تداولية[13]. إلا أن هذه الدراسات لم يخرج منها الدارسون بوفاض خاو، إذ تفطنوا إلى ظواهر جديدة تدرس على مستوى النص، ومن هذه الظواهر: الإحالة. والإحالة عند هاليداي وحسن تعد أحد أهم أدوات الاتساق، علاقة دلالية تخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال عليه، كما تشير إلى عملية تقوم بها الذاكرة باسترجاع المعنى الإحالي في الخطاب. وقد انتعشت الدراسات المعنية بدراسة الإحالات في ثمانينات القرن الماضي، ويمكن مشاهدة تشعب مشاربها واختلاف إشكالاتها، ما ترتب عنه اختلافات في المصطلحات وفي تحديد مفاهيمها، وحتى في الإجراءات[14]. إلا أنه يمكن إرجاعها إلى مقاربتين، كما اقترح ذلك كليبر[15]، على أن يكون معيار التمييز بين هذين المقاربتين موضع المرجع الذي يحال عليه، وبهذا يكون التمييز بين الإحالات (الداخلية هنا) والإشاريات (الإحالات الخارجية):

- تسمى المقاربة الأولى **نصية**، والتصنيف هنا يخضع لمعيار الموقع الذي يوجد فيه المرجع، إما داخل النص (إحالة قبلية أو بعدية) أو خارجه (إشاري)؛

[شاهد1]: تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ * الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ.

من بين الإحالات التي وردت في هذا المقطع، تكرار كلمة «الذي»، وإعادة تكرار هذا العنصر يضمن اشتراك الإحالات التي يرجع إليها الاسم الموصول على عنصر واحد، وهو ما يربط دلاليا بين هذه الجمل، وهذا النوع من الإحالات، أي الإحالة الداخلية، هو الذي يصدق عليه المنهجية الداخلية. إلا أن هذا النوع من الدراسات تقف فقط عند هذا الحد، فهي أكثر ما تدل عليه إنما رجوع عنصر في جملة على عنصر في جملة أخرى، وهي بهذا لا تضمن بالضرورة اتساق الجمل في مستواها المحلي وإلا سيدفعنا التسليم بهذا إلى قبول أي كلام لا معنى له مع تحقق شرط الإحالة فيه، كقولنا:

«خرج زيد وعمرو من الدار، وهما ليسا طويلا القامة، إلا أنهما كانا نائمين»*

فإذا كان هدف اللسانيات النصية التدليل على أنه ليس كل مجموعة من الجمل المرصوصة بعضها أمام بعض يعد نصا، فإن مفهوم الإحالة الداخلية، فشل في تحقيق هذا الهدف. ويستتبع هذا الحكم على الآليات الإحالية الأخرى، كالاستبدال والضمائر، وكذا الروابط.

كما يؤكد فإن دايك إلى أنّ الاتساق بين الجمل لا بد أن يعتمد على العلاقات المرجعية بين الحقائق (Facts) و(العالم الممكن)[16]، ورغم ذلك، فهذا بدوره لا ينفع وحده بل لا بد أن نضيف له عناصر تداولية ومعرفية (نفسية).

- والمقاربة الأخرى: **معرفية**، وهنا التعبير الإحالي مرتبط بالمتلفظ وباستقبال المتلفظ المشارك (المتلقي)، وهذا التركيز على المتلفظين المشاركين في العملية الخطابية يجعل الفهم هو المحدد الأساس لتحقق الإحالة، ولا شك من أن تحديد أي عنصر في النص بأنه هو المحال عليه لا بد فيه من الفهم وفي كثير من الأحيان الرجوع إلى مقام التواصل.

وأمثل هنا بنص لولادة بنت المستكفي [شاهد2]:

ترقّب إذا جنّ الظلام زيارتـي فإنّي رأيت الليل أكتم للسرِّ

وَبي منك ما لو كانَ بالشمسِ لم تلح وبالبدر لم يطلع وَبالنجم لم يسرِ

فالإحالة المتوجهة إلى المخاطب في هذه الأبيات لا يمكن تحديد عائدها بالاعتماد على ما جاء في النص فقط، فولادة لم تسمّ ابن زيدون، وإنما عرفنا ذلك ومن كتب الأدب والأخبار (ابن دحية، البونسي، المقري) الذين رووا هذه الأبيات وحدثونا عن سيرة ولادة بنت المستكفي وسيرة ابن زيدون. وهذه المعلومات خارجة عن النص الأصلي المتمثل في الأبيات التي قالتها ولادة. ولا يمكن لقارئ أن يفهم هذا النص مستقلا دون الرجوع إلى سياقات خارجة عنه. لذا فهذا الإشاري (ضمير المخاطب) لا يربط فقط النص بمقام التلفظ، الذي يدلنا على المشاركين في عملية التلفظ (هنا: ولادة وابن زيدون) فقط، وإنما يربط كذلك أجزاء النص بعضها ببعض، ليس فقط في اشتراك إحالة ضمير المخاطب في البيتين على مرجع واحد، ولكن في تطابق مرجعية بين البيتين والعالم الحقيقي الذي تحيل عليه ولادة. لأجل هذا، أنبه إلى أن هذا التقسيم الذي اخترته هنا (أي: إلى إحالات نصية ومعرفية) أنه تقسيم يرجع إلى المنهجية التي يجب اتباعها في التحليل (داخلية/خارجية)، أما إذا رجعنا إلى الوظيفة فكلاهما يعمل على ربط أجزاء النص، وضمان نصيته. وبناء عليه، لا بد للسانيات النصية من أن تهتم بالنوعين جميعا.

وعلى التسليم أنه يمكن دراسة العلاقات الإحالية دون أي اعتبار للمقام فإن الفائدة التي يخرج بها الباحث من دراسة العلاقة الإحالة ليست بالكبيرة[17]. خاصة، إذا تأكدنا أن غياب هذه الظواهر الإحالية لا يؤثر كثيرا في بناء النص وتحقق نصيته، ولا في تلقيه وفهمه، لأن الجانب الأهم الذي يضمن البناء النصي هو الذي يرجع إلى المحتوى لا إلى الشكل، وهذا الجانب يعرف بالانسجام. والانسجام لا موقع له داخل النص، فهو لا يتشكل من خلال مادة النص، وإنما موقعه هو تأويل أو تحليل المتلفظ المشارك[18]. كما أن الدراسات الإحالية في اللسانيات النصية جمدت عند وصف الإحالة والعناصر المحال إليها دون شيء آخر. وإذا قارنا هذه الدرسات بما في مباحث عود الضمير في الدراسات النحوية عند العرب، مثلا، فإننا نجد فيها قواعد استقرائية للتأويل من نوع (الأصل عود الضمير على أقرب مذكور، وإذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بدئ باللفظ ثم المعنى)[19]، ممّا يظهر محدودية الدراسات الإحالية في اللسانيات النصية.

ثانيا. كلمات الخطاب : لعل كلمات الخطاب (كما يدعوها ديكرو) أو واسمات الخطاب، أكثر دلالة على المنهجية الداخلية التي أشار إليها شارودو، ومن بين أنواع واسمات الخطاب، سنقف عند المنظمات النصية المكانية على سبيل التمثيل، وذلك لسببين : الأول لانتماء هذا النوع إلى اللسانيات النصية مباشرة (على أنني سأعود إلى هذا التحديد مستقبلا) كما تشهد عليه الدراسات التي تنتمي إلى هذا المجال[20]؛ أما السبب الآخر : فلكون هذا النوع، أي المنظمات النصية، أشبه بأن يرجع إلى المنهجية الداخلية، وذلك للوظيفة الأساسية التي تنسب إليها، وهي تنظيم النص والربط بين الكتل النصية المكونة له، ووظائف أخرى بيّنتها في بحث سابق[21].

كما تُصنف الإحالات المكانية والزمنية على السواء إلى مستقلة وغير مستقلة[22]، بحيث:

أ–تكون الإحالات المستقلة باعتبار تأويلها من قِبل المتلفظ المشارك (المتلقي) كالتأريخ فلسنا في حاجة إلى معرفة زمن التلفظ لتأويله كـ: بغداد و05 جويلية 1962، فمعرفة مقام التواصل الذي حدث فيه التلفظ ليس مفيدا هنا في التعرف على الزمن المحال عليه؛

ب–أمّا الإحالات غير المستقلة، فكـ (هنا، والآن، واليوم، وغدا) فلا يمكن إحكام إحالتها إلا بمعرفة زمن التلفظ ومكانه.

كما أن هناك إحالات عائدية، لا تفهم إلا من السياق النصي، فهي تحتاج إلى إحالة زمنية أخرى تكون سابقة لها لكي يمكن فهمها.

وهذا التقسيم للمنظمات الزمنية والمكانية، تقسيم تداولي بحسب موقع المشاركين في العملية التلفظية من هذه الواسمات، والمقاربة التداولية لهذا التقسيم تُعنى بتأويل النص ومدى معرفة تأثير المقام والنص

المجاور (أي: السباق واللحاق) في فهم النص. ومن هذا تظهر وظيفة الإرساء التلفظي لهذه المنظمات النصية، إذ تلعب دورين: دورا نصيا، يهدف إلى تنظيم أجزاء النص، وإرشاد المتلقي إلى الانتقالات في الأفكار التي تحدث في النص، ودورا تداوليا، يعمل على الإرساء التلفظي للملفوظات في المقام. ومع هذه الوظيفة المشتركة التي أشرنا إليها، لا بد من التنبيه إلى أنه ليس كل واسم زمني في النص يعد منظما نصيا، وهنا أُذكر بتعريف المنظم النصي الذي وضعتُه في[23] :

«المنظم النصي كلمة أو أكثر من كلمة تكشف عن الطريقة التي يصاغ بها مخطط النص، بحيث يضمن ترتيبه الخطي، وذلك من خلال إرشاده إلى الانتقالات التي تحدث في مختلف أجزاء النص وإرشاده إلى ترتيب الأفكار وتدرجها داخل النص.»

ومن أجل إظهار هذه الوظيفة التي يمارسها المنظم النصي، أعرج على مقطع وصفي لنجيب محفوظ جاء في بين القصرين:

[شاهد 3] كانت المشربية تقع أمام سبيل بين القصرين، ويلتقي تحتها شارعا النحاسين الذي ينحدر إلى الجنوب وبين القصرين الذي يصعد إلى الشمال، فبدا الطريق إلى يسارها ضيقًا ملتويًا متلفعا بظلمة تكثف في أعاليه حيث تطل نوافذ البيوت النائمة، وتخف في أسافله مما يلقي إليه من أضواء مصابيح عربات اليد وكلوبَّات المقاهي وبعض الحوانيت التي تواصل السهر حتى مطلع الفجر، وإلى يمينها التف الطريق بالظلام حيث يخلو من المقاهي، وحيث توجد المتاجر الكبيرة التي تغلق أبوابها مبكرا فلا يلفت النظر به إلا مآذن قلاوون وبرقوق لاحت كأطياف من المرَدَة ساهرة تحت ضوء النجوم الزاهرة.

تُدرس الكلمات التي تشير إلى المكان في مستويين: أ. مستوى الإشاريات وهو ما تشتغل عليه كثير من البحوث التي تندرج ضمن الدراسات التداولية، ب. ومستوى تنظيم النصوص التي تعمل على ترتيب أفكار جاءت في النص ترتيبا يعتمد توزيعا مكانيا. ويدخل في هذا الواسمات المسطر تحتها في هذا المقطع، ومع أن تأويل هذه الواسمات لا يستدعي معرفة بمقام الموصوف، إلا أنه يحيل إليه، إذ إن نجيب محفوظ لما أراد أن يصف هذا المشهد احتاج إلى اعتماد استراتيجية محددة ليرتب ما يشاهده، وما اعتمده هنا هو ترتيب مكاني، ويظهر من هذا المقطع أن القارئ ليس في حاجة لأن يكون على دراية بالمقام الموصوف لكي يفهم المعنى، ولكن يكفيه أن يفهم ما جاء في النص ليفهم المعنى، ويفهم ما تشير إليه الواسمات التي تحتها خط هنا.

على أن هناك فرقا بين مقام التلفظ ومقام التواصل، فيمكن أن نتخيل عند الحديث عن مقام التواصل أن نجيب محفوظ جالس في مكتبه وهو يحبر هذا المقطع من روايته في أمسية ماطرة لجمهور معين هذا الذي يدعوه دومينيك مَانْغْنُو (D. Maingueneau) بسياق الإنتاج والمعني به هنا نجيب

محفوظ الكاتب. وعلى صعيد آخر، يمكن أن يشمل مقام التلفظ اعتبارات المتعلقة بالجنس الخطابي للرواية، هنا ما يهم هو دور الروائي في محاولة تصوير الأحداث والكيانات المتعلقة بها، ودور القارئ المتشوق لما ستترتب عليه الأحداث، أما هذا فيسميه مانغْنو بالمشهد التلفظي، ونتحدث هنا ليس عن نجيب محفوظ نفسه، ولكن عن الراوي، والنقاد يفرقون بين الكاتب والراوي، كما يميز بين ثلاثة مستويات لمقام التلفظ، يعدّها مستويات تكميلية فيه، هي: المشهد الشامل؛ المشهد الأجناسي؛ البناء المشهدي. تتعلق بأنواع الخطابات وأجناسها، وخصائص أخرى تتعلق بفعل التواصل، ويدخل في البناء المشهدي ما قام به نجيب محفوظ من تحديد المقام الذي يريده لروايته، فهذا كله مما يدخل في المقام، وإن لم يكن مقصود شارودو، عندما تحدث عن المنهجية الداخلية أن يضم إليها كل ما يتعلق بهذا المقام.

مع الخاصية الداخلية للمستوى الذي ندرس فيه واسمات الخطاب، إلاّ أنّ هذا لا يعني أن نهمل المقام إطلاقا، والغريب في الأمر أن شارودو حين أشار إلى كلمات الخطاب في مقاله، تمثيلا للدراسات التي اعتمدت منهجية داخلية، أحال إلى كتاب Les Mots de discours (كلمات الخطاب) لديكرو وآخرين، في حين نجد في هذا الكتاب نفسه تصريحا بمنهجية خارجية، من حيث أن تحليلهم لا يلغي السياقات المحيطة بالنص، ففي الفصل الرابع يشرح المؤلفون المسائل التي يسعون إلى بحثها في دراسة هذه الواسمات، ومن بينها مسألتان[24]:

- أنهم يدرسون "واسمات" وظيفتها ليست إعطاء معلومات، ولكن وسم علاقة المتكلم مع المقام؛
- وأيضا، لا يدرسون قيمتها[25] في جمل معزولة، ولكن في استعمالات حقيقية، يتطلب فهمها تحليلا دقيقا للمقام.

لأجل هذا فلكلمات الخطاب (أو واسمات الخطاب) خاصية تداولية متجذرة فيها، وهذه الخاصية تربطها بالمقام التلفظي من جهة، وبعلاقات خارجة عن الحدود اللغوية للنص، من جهة أخرى. وهو ما أثبته ديكرو كذلك في Les mots du discours (كلمات الخطاب).

يظهر بهذا، أنّه وإن أمكنت دراسة بعض المظاهر دراسة تعتمد على منهجية داخلية، فإن هذا لا يلغي أهمية المستوى المقامي في تحليل المنظمات النصية الزمنية، وهو نفس الحكم الذي نطلقه على واسمات الخطاب بصفة عامة، لما قدمناه من كلام ديكرو، من أن هذا النوع من المورفيمات يُدرس بالاعتماد على السياقات التفاعلية التي أنتجت فيه، وبالاعتماد كذلك على المقام، لذا فإن نسبة المنهجية الداخلية إلى هذا النوع من التحليل غير مناسب. إذ إنه كما بينا فالتحليل سيبقى قاصرا أو

غير ذي فائدة كبيرة إذا ما اقتصر على التحليل الشكلي (الصوري) للظواهر الملموسة على مستوى النص.

5–طبيعة النص: من أجل فهم التوجه الذي جعل شارودو يحصر اللسانيات النصية بالمنهج الداخلي لا بد من إعادة النظر في مفهوم النص عنده، فإذا كان مجال اشتغال اللسانيات النصية هو النص فلا بد أن يقف هذا الفن عند حدود المادة التي يدرسها. وفي التفريق بين هذا المفهوم ومفهوم الخطاب اتخذ اللسانيون مذاهب مختلفة، فقد جعل شارودو النص شكلا أو صورة للخطاب، وحاملا له. ويكون الخطاب معنى موجودا خلف هذا الشكل. يقوم هذا التفريق على التمييز بين الدال والمدلول، بحيث يكون:

أ–الدال هنا هو النص، والمتمثل في الجانب الشكلي، وهو «نظام من القواعد الشكلية، وظيفته تحديد مجموعة لسانية من الممكنات والمقيدات، والذي يقوم على البنية الآتية: نص ⇐ جملة⇐ مورفيم»[26]؛

ب–أما المدلول فهو الخطاب ويمثل الجانب المعنوي، فيقوم على: خطاب ⇐ ملفوظ ⇐كلمة، بحيث يمثل المدلول مجموعة اجتماعية ملموسة على خلاف الدال الذي يمثل شيئا مجرّدا.

إلاّ أنّ مادة النص لا يمكن أن تكون شكلية، فالنص ليس جملا متراصة بعضها أمام بعض، بل نصيته تكمن في معناه، حيث تقوم عدة آليات معرفية وأخرى ترجع إلى الوضع التفاعلي في المقام ويحلل كل هذا في دماغ المتلفظ والمتلفظ المشارك (المتلقي)، لذا فالنص عند هاليداي وحسن:

«أفضل تصور للنص، هو ألّا نعتبر بتاتا أنه وحدة نحوية، بل بالأحرى وحدة من نوع آخر: وحدة دلالية. وهذه الوحدة التي فيه هي وحدة ترجع إلى المعنى في المقام، وهي عبارة عن نسيج يدل على حقيقة ارتباط النص ككل مع المحيط الذي وُجد فيه»

ولما كانت مادة النص دلالية، فلا بد من عدم الابتعاد عن هذا الجانب، ودراسة وحدات النص لا تعني دراستها مجردة، بل لا بد من التركيز على جانبها الدلالي، إذ به يمكن تمييز حدود هذه الوحدات، ونأخذ الجانب الدلالي من خلال تمثيل النص في ذهن المتلفظِين المشاركَِين (المنتجين والمتلقين).

غير أن دراسة هذه الوحدات لا يجب أن تُهمِل الأبعاد الأخرى المتعلقة به، من جوانب تاريخية–اجتماعية وتفاعلية، وجوانب نفسية معرفية، وربط هذه الوحدات المعنية بالدراسة بسياقها المقامي والمقالي، ولا نتوقف عند جوانبها الآلية الشكلية البحتة، فتؤول إلى الحالة التي كانت عليها أنحاء النصوص في صورتها الأولى والتي أشرنا إلى عجزها.

6-مجال اشتغال اللسانيات النصية: إذا كان التحديد الذي اعتمده شارودو في وضع حدود بين العلمين كافيا، بأن أرجع اللسانيات النصية إلى دراسة النص دون الرجوع إلى السياق المقامي، فإنه بعد أن أوضحنا عدم كفاية التوقف عند المنهج الداخلي، وأن اللسانيات النصية لا يمكنها أن تهمل المقام[27]، فلا بد إذًا من التمييز بين ما يصنف ضمن اللسانيات النصية وما يصنف ضمن تحليل الخطاب.

لهذا الإشكال الجديد يحاول الباحث السويسري ج. م. أدم (J. M. Adam) أن يقسم المهام التي للسانيات النصية وتحليل الخطاب بطريقة أخرى، حيث يحاول أن يضع حدودا أخرى لهما جديدة مع عدم إهمال ما للنص من خصائص تلفظية واجتماعية، مع أنه لم يخرج من التفريق القاضي بتضمن معنى النص في الخطاب وأن الخطاب له مفهوم أعم، فهو وإن لم يتنكر لمكونات النص الخارجية إلا أنه يبقي الدراسة المتعلقة بالنص أكثر ارتباطا بالجانب الشكلي، في حين يبقي للخطاب الجانب الأكثر عمقا. وهو في هذا التفريق قام بمقابلة اللسانيات النصية بتحليل الخطاب والتداولية، ويظهر هذا في الخطاطة التي وضعها، في كتابه La linguistique textuelle (اللسانيات النصية)[28]:

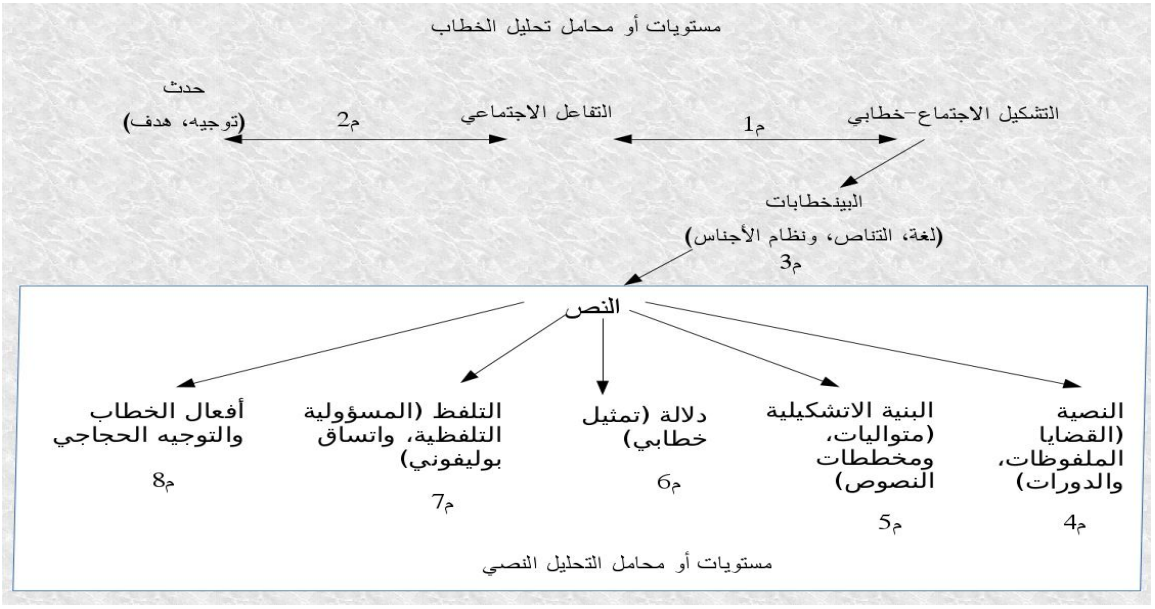

خطاطة1:

فيظهر من خلال هذه الخطاطة القضايا التي تتناولها اللسانيات النصية، وهي خمسة[29] :

فمن بين ما تهتم به اللسانيات النصية هي العلاقات اللسانية المتجاوزة للجملة فتدرس فيها الترابط الذي يحصل بين جملتين أو مجموعة من الجمل، باستخراج الآليات التي تقوم بهذا الربط، سواء كانت

حروف عطف أو إحالات (ضميرية أو غيرها) أو حذفا، بحيث تتشكل في النص خطية واحدة، تسمى **نسيجا نصيا**.

أما **البنية التشكيلية** (المتواليات، مخططات النص)، فكما يرى أدم أن أحد أهم القضايا التي تشتغل عليها اللسانيات النصية هي المتوالية، بصفتها بنية وسطا بين الجملة (وحدة تراكيبية) أو الملفوظ (وحدة خطابية) وبين النص، ولما كانت دراسة بنية النص وترتيب وحداته مما يصعب تحقيقه لطبيعة النص غير المتجانسة، والتي لا يمكن إيجاد خطاطة طرازية تكون كالقواعد (بالنسبة للجملة في النحو) ترجع إليها[30].

ومن المسائل التي تتناولها أيضا: **التمثيل الخطابي** والتمثيل هو غرض الخطاب الذي يسعى المتلفظ إلى إيصاله، ويعني أنه موضوع الخطاب وغرضه، وكل ملفوظ يحمل تمثيلا خطابيا، متشكلا في مسند ومسند إليه، وفي اللسانيات الشكلية هي الإطار الذي ندرس فيه المعنى في مقاربة دلالية صورية، كما لا تهمل اللسانيات النصية الجانب **الدلالي** الذي يتعلق بالمعنى الكلي للنص، إذ لما كانت مادة النص دلالية فلا مندوحة من إعمال هذا الجانب، وتستفيد اللسانيات النصية هنا من النماذج الدلالية التي تسعى إلى التعرف على الطريقة التي يبني عليها المتلفظ المشارك (المتلقي) الدلالة في ذهنه.

ولما أشرنا إليه من أن دراسة النص لا يمكنها أن تكتفي به دون السياق، فهي، ولا بدّ، تستفيد من الدراسات التي تتناول موقف **التلفظ**، إلى أنواع المقامات وما الذي يحتاجه "المحلل" منها.

كما أن اللسانيات النصية كثيرا ما تستثمر بعض نتائج التداولية في إجراءاتها التحليلية، ومن ذلك ما يتعلق ب**أفعال الخطاب**، سواء منها الجزئية (ميكروفعل خطابي) وهو يرجع إلى الأفعال الكلامية الصادرة من جمل أو سلاسل جملية، أو الكلية (ماكروفعل خطابي)، والذي يرجع إلى الفعل الكلي الصادر من النص ككل.

إلا أن هذا التفصيل يضع النص في مستواه الشكلي الأول الذي تنكرتُ له منذ حين. لذا أرى، وهذا من منظوري، جعل تحليل الخطاب علما مستقلا متعدد التخصصات، يعمل على تحليل خطابات في مجالات مختلفة ومتنوعة، والتحليل هنا يتجاوز المستوى اللغوي إلى التأويل، فأربط هنا مفهوم الخطاب بمعنى عام شامل يرتبط به إضافة إلى جانبه اللغوي جوانب نفسية واجتماعية وتاريخية، فالمحلل هنا لا بد أن يرجع إلى كل هذه الجوانب في تأويله، ويدخل فيه كل العلوم والتخصصات التي تجعل الخطابات مادة دراستها، فالمحلل السياسي يعتمد في تحليله مجموعة من الخطابات المحللة وخطابات متعلقة بها، والمؤرخ أيضا، والفيلولوجي كذلك. فكل هؤلاء يقومون بتحليل خطابات، على أن ما يستقل بهذه التسمية (أي: تحليل الخطاب) . فيما أرى . هو التنظير لهذا التحليل، ودراسة الآليات والوسائل

التي تسمح لهذا التحليل أن يكون أكثر دقة وعلمية. ومع أن تحليل الخطاب عرف نشأته في الدراسات اللغوية إلا أن طبيعته تلزمه أن يتحرر ليدرس في كل تخصص يركز على الخطابات كمادة للتحليل كما يدخل في هذا المضمار تحليل النقدي للخطاب، والذي جعله شارودو في المنهجية الثالثة.

في حين أرى ربط دراسة النص بكل ما يتعلق بالجانب اللغوي، ولا أقصد هنا الشكلي، فيُعنى فيه بقضايا متعلقة باللغة، مع الأخذ بالاعتبار التفريق بين الثنائية التي أشار إليها اللسانيون بين اللغة والنص، وهنا أدخل في اللسانيات النصية القضايا التي أشار إليها أدم في خطاطته أعلاه، كما ينضم إليها كثير من القضايا المدروسة في تحليل الخطاب كالأجناس الخطابية، والتشكيلات الخطابية. بمعنى آخر أضم إلى مباحث الدراسات النصية ما جعله شارودو مما يدخل في المنهجيتين الأولى والثانية.

7-الأبعاد التحليلية للنص: والحاصل مما سبق، أنه لا يمكن عزل النص عن المقام. فأي تحليل للنص يعتمد مبادئ التحليل الصوري، بالاقتصار على تحليل الحد الشكلي للنص، لا يمكنه أن يقدم لنا تأويلا تاما. ويمكن من كل ما قدمت الحديث عنه في هذا البحث، أن أحدد أهم الأبعاد التي يجب اعتمادها إذا قصدنا إلى إعداد منهجية إجرائية للتحليل في اللسانيات النصية:

1. البعد المتمركز على التفاعلات اللفظية : حيث يشير فيون (R. Vion) في كتابه La communication verbale (التواصل اللغوي) أن التواصل يعد معبرا إجباريا للعلوم الإنسانية لذا فكل تفكير أو تحليل يتناول اللغة، أو المجتمع، أو الفرد يفترض نموذجا لذات تتواصل وبالتالي يطرح إشكالية التواصل بطريقة مباشرة أو لا، فلا بد أن يسلط الضوء على «الدور الذي تلعبه اللغة في مجموع آليات التواصل، فلا يمكن للساني أن يكون غائبا عن مباحث تقف عند مساهمات فنه فقط»[31]، ويقترح أن دراسة الخطاب تقتضي ميادين متعددة من علوم الإنسان (اللسانيات الفلسفة، علم الاجتماع، علم النفس)؛

2. **البعد الاجتماعي:** يمكن مشاهدة تفعيل هذا البعد في اللسانيات النصية في تصنيف النصوص حيث يركز باختين في كتابه جماليات الابتكار اللفظي على المنهج وطبيعة الثقافة، ويتناول في إحدى مقالات الكتاب بعنوان: (مشكلة أجناس الخطابات)[32] الفرق بين لسانيات سوسير واللغة كحوار حي (متجاوز للسانيات). ويفرق بين اللغة الأدبية واللغة اليومية، فبحسب باختين لا توجد الأجناس على صعيد اللغة ولكن على صعيد التواصل بشكل أدق. حيث يسلط الضوء على الأجناس خارج مجال الأدب، الذي كان لم يُكشف عنه بعد، وبقي تجنيس الخطابات، قبله، حبيس النصوص الأدبية.

3. البعد التاريخي : استحدث فوكو مفهوم التشكلات الخطابية في L'archéologie du savoir حيث خصص له فصلا كاملا في كتابه، ويعرف هذا المفهوم أنه مجموعة ملفوظات يمكن إرجاعها إلى نفس النظام من القواعد المحددة تاريخيا، فيسمح هذا المفهوم بتعيين كل مجموعة من الملفوظات المحددة اجتماعيا وتاريخيا والتي يمكن إرجاعها إلى هوية تلفظية (كالخطاب الشيوعي، الخطاب الديني، الخطاب السياسي ...)، وتعالج التشكيلات الخطابية إشكالية انتماء مجموعة من الملفوظات إلى نوع واحد، وكيف يمكن لكتاب سيبويه أن ينتمي إلى نفس المجال مع المقصور والممدود لابن مالك، أو لكتاب الطب لابن سينا أن ينتمي إلى نفس المجال مع مبادئ الطب والممارسة لويليام أوسلر (William Osler)، وماذا يعني النحو والطب والاقتصاد ..، «أليست . يستشكل فوكو. سوى تجميع ارتجاعي تتوهمه العلوم الحديثة من خلال ماضيها ؟»[33]. وهو يرجعها إلى هوية الموضوعات وثباتها[34].

وهذان البعدان الأخيران، وإن تشابها في المبدأ، فكلاهما يسعى إلى تصنيف النصوص، إلا أنه يمكن إرجاع الأجناس إلى البعد الاجتماعي، أما التشكلات الخطابية فإلى البعد التاريخي. وبهذا يصفو لنا ثلاثة أبعاد هي: البعد التفاعلي، والاجتماعي، والتاريخي. ويضاف إلى هذا بعد آخر، هو:

4. **علم نفس اللغة المعرفي:** فلا شك أن القائم بعملية الفهم هو السامع/القارئ (المتلفظ المشارك)، لذا لابد من الرجوع إلى حال هذا المتلقي لمعرفة الاستراتيجيات التي يستعملها لكي يبني المعنى، وقد كشفت الدراسات أن بناء النص عملية مشتركة بين متلفظين، وما الأبعاد التي أشرنا إليها أعلاه إلا استراتيجيات يعتمد عليها هذا المتلقي لكي يبني معنى الخطاب في ذهنه منطلقا من إرشادات في النص والسياق المقامي ومعرفه السابقة وافتراضات يبنيها من خلال كل ذلك.

ولكن، كيف يمكن التلفيق بين مختلف هذه الأبعاد في مقاربة واحدة؟ فلا بد، قبل كل شيء، من الإشارة إلى أن هذه الأبعاد لا تتعارض فيما بينها، إذ إعمال أحدها لا يستلزم تعطيل الأبعاد الأخرى بل يقدم صورة مجلاة عن العملية التواصلية، دون إهمال أي جانب منها. ولكي يمكن تفعيل هذه الأبعاد أقترح الآتي:

1. تفعيل الأبعاد التي تستدعيها إشكالية البحث، وذلك بأن نتعاطى مع النص على أنه مجموعة من المستويات، لكل مستوى منه إجراءاته التحليلية التي تناسبه، على أن يكون استدعاء أحد تلك الأبعاد أو استبعاده، بحسب المسألة المدروسة، وبحسب الأهداف المنشودة، وألا يكون إعمالها حشوا لا فائدة منه، أو في إبعادها تضييعا لفائدة؛

2. حتى حين نعتمد أحد هذه الأبعاد فلا بد من معرفة ما يحتاجه مجال التحليل منها، فكثير من مسائل العلم تبقى فرضيات لا يمكن التأكد منها، وهو ما دعا كثيرا من دعاة البعد الاجتماعي التاريخي إلى إلغاء البعد النفسي المعرفي، لأن كثيرا مما فيه راجع إلى علبة سوداء لا زال ما نعرفه منها أقل مما نجهله، وهو ما يشكك في مصداقية النتائج، حين لا يوجد وسيلة تسمح لنا من التأكد من هذه النتائج. وسأعود في بحوث لاحقة لهذه المسألة؛

2. عدم اعتماد هذه المستويات على أنها مستويات مستقلة بعضها عن بعض، لأن تفعيل بعضها كثيرا ما يتطلب تفعيل بعض آخر فيها، لذا ففصلها قد يؤدي إلى نتائج قاصرة ومجتزأة، لفان دايك منهجية دعاها **استراتيجية** انطلق فيها من الطريقة الطبيعية في التحليل التي يقوم بها الذهن البشري إذ ينتقل بين مجزوءات الخطاب بشكل استراتيجي، بحيث يسترجع من المعارف التي يحتاج إليها في التحليل ما يساعده على القيام بذلك، كما ينتقل بين هذه المجزوءات صعودا ونزولا في ذهنه، وليس بطريقة آلية مرتبة عبر مستويات، الواحدة تلو الأخرى.

8-نتيجة: ما يجب الخروج به من هذا البحث هو: أولا، محدودية المنهجية الداخلية في التحليل النصي لطبيعة النص التي لا تقف عند الشكلي السطحي فيه، إلا أن الطريقة المعتمدة يجب أن ترجع إلى إشكالية البحث وغرضه. لأن لكل بحث خصائصه، فالاهتمام ينبغي أن يقع على الطرق العلمية التي تسمح لنا باختيار ما يناسب البحث للوصول إلى نتائج لها مصداقية علمية.

إلا أنه يمكن إعادة صياغة ما اقترحه شارودو في هذه المنهجيتين بطريقة مختلفة، بحيث نقبل التفريق بين دراسة النص ودراسة الخطاب على التفريق الذي اختاره بين مفهومي النص والخطاب، بحيث نجعل اللسانيات النصية ألصق بالأول، بحيث تدرس ظواهر نصية متعلقة بشكل النص، على ألا نهمل الجانب التداولي فيها، (وهنا وجه الخلاف). حيث أن كثيرا من الظواهر المتعلقة بالجانب الشكلي للنص، وإن كان يبدو عليها أنها عنصر داخلي مستقل عن السياق، إلا أن طبيعة النص التداولية تلزم الباحث بأن يدمج الخصائص المقامية والتلفظية إذا أراد أن يدرس أي جانب فيه.

مع كون هذا النوع من المناهج له مكانته في دراسة التحليل الآلي للغة أو الكلام، وفي الدراسات التي تتناول المعالجة العصبية والبيولوجية للكلام، إلا أننا نرى أن ما أشار إليه من المسائل المتعلقة بالاتساق لا يمكن فصلها عن السياق سواء كان مقاليا أو مقاميا. وهو ما ذهب إليه برونكار مشيرا[35]:

«الآلية الداخلية مشروعة وصالحة . في حالات معينة .: فبعض الوحدات والأصناف والقواعد اللغوية يمكن التعرف عليها وتحديدها بمعزل عن سياقات استعمالها، ويمكنها بعد ذلك أن تكون خاصية في النظام»

وعلى ضوء ما قدمناه، سأبين الخصائص المنهجية العامة التي تميز الدراسات النصية، من خلال مستوياتها وأبعادها:

- مراعاة موقف التلفظ من حال المتلفظ والمتلفظ المشارك، بما في ذلك المعارف الموسوعية للمتلفظين، وما يتعلق من إشاريات خارجية مرتبطة بفهم النص، واستلزامات، وغيرها؛
- دراسة التنظيم الداخلي للنصوص، والخصائص التي تلعبها وحداته، في إطار هذه اللغة الطبيعية، فإننا وإن نبهنا إلى أهمية المقام، الذي يلعب في كثير من الأحوال دور المساعد حيث، قد تكون الغاية دراسة التنظيم الداخلي للنصوص، وهذا بحسب إشكالية البحث، وحول هذا تدور أكثر مسائل الدراسات التي تصنف نفسها في إطار اللسانيات النصية؛
- مراعاة التموضع الخطابي، بما في ذلك التعرف على الأجناس الخطابية، والسجلات التي تسمح بإقامة توقعات، واتخاذ موقف أولي من الخطاب؛
- الانطلاق من اللغة الطبيعية، بدلا من اصطناع أمثلة لإثبات قاعدة ما، أو من أجل غرض تعليمي، بحيث تكون الأمثلة المستشهد بها، المعنية بالتحليل، مأخوذة من الاستعمال الحي، إذ إن الحاجة إلى اعتماد المقام وأحوال المتلفظين يفرض أن تكون المدونة مكونة من ملفوظات أصلية؛
- لا شك أن أكثر الدراسات تهدف إلى معرفة الرتابة التي تحكم النصوص، وبالتالي التمكن من تقنينها (Codifier)، لذا يجب البحث في الاطرادات التي تتشكل على صفتها هذه النصوص؛
- ونضيف إليها إحدى الخطوات التي أشار إليها برونكار: والتي تتعلق بتحليل هذه الأعمال وعلاقاتها التبعية المتبادلة (Interdépendance) مع العالم الاجتماعي، من جهة، ومع البيخطابات[36] من جهة أخرى؛

المراجع

la folie (تاريخ الجنون)، أو غيرهما، أو ما يقوم به فان دايك في Racism and the press (العنصرية والصحافة)، وفي Communicating racism (نقل العنصرية)، وغيرها.

3–في تحديد مفهوم المنهجية: أوّل ما يجب التذكير به، هو أن ما أشار إليه شارودو إنما يعبر عن رأيه في تقسيم المهام بين تحليل الخطاب والعلوم المجاورة له، بحيث ينسب لكل فن من فنون الخطاب ما يناسبه من مهام ووظائف بحسب مستويات محددة. وهنا أمر يجب التنبيه عليه، وهو أن العمليات التصنيفية للمذاهب والمدارس قلّما يجب التعويل عليها، فالمصنف حين يريد أن يحدد العناصر الأساسية المميزة له، ومن ذلك المنهجية التي يرى أنها طريقة التناول في علوم من العلوم، فإنه يقوم باستقراء البحوث التي تندرج في ذلك العلم فيقوم بلمّ الأدوات والآليات والمراحل الثابتة أو المتكررة التي استخدمت في الوصول إلى النتائج وطريقة تبرير الباحث لكل ذلك، فتكون هذه العناصر المتشابهة هي الأركان التي يلزم اتباعها. ولا شك أن "المصنف" حين يقوم بهذا فهو يجمل أحيانا بحيث يهمل كثيرا من التفاصيل، ويعمم فلا يستطيع أن يشير لكل إشكالية على انفراد، وهذا الفعل مما يفقد المنهجية العلمية شيئا من دقتها، إذا نقلها الباحث عمّن سبقه دون مراعاة الفروقات. فالمنهجية العلمية، كما أتصورها، لا بد أن تكون تبريرات منطقية يثبت بها الباحث صحة ما توصل إليه من نتائج. وهذا أحد أهم معايير العلمية في البحث، أي : الاقتراب من الحقيقة، وإثباتها بما لا يرجع إلى الآراء أو الفرضيات وإنما بالاقتراب إلى التيقن من النتائج باستعمال الوسائل المناسبة البحث[37]. ويترتب على هذا، أن لكل بحث إشكالية محددة لا بد أن يراعي المنهجية الأصلح لها، آخذا بالتبريرات المنطقية والعلمية (التي أثبتت نجاعتها في البحوث السابقة). والمتحرّي للدراسات العلمية يجد أن المناهج العلمية وإجراءات التحليل المتبعة فيها، حتى داخل الفن الواحد، قد تختلف من باحث إلى آخر. ولهذا، أرى أنه يبعد عن الصواب حصر علم بمنهجية واحدة ندعي أنها الطريق المناسب لذلك العلم، إذا أراد باحث دراسته، لأن ادعاء مثل هذا لا يراعي الاختلافات الدقيقة فيه. هذه الاختلافات قد تتعلق بتشعبات قضايا العلم، وبتجدد مسائله وتحيينها من بحث إلى بحث، إذ إن من شروط البحث العلمي الجيد الجدة والابتكار. وبناء على ما سبق، بقي أن أشير إلى أن الطريقة الأوفق في تدريس المنهجية العلمية للطلبة ليست في تلقينهم إجراءات البحث ومراحله كما لو كان قالبا نموذجيا يصلح تطبيقه على كل الإشكاليات والأغراض التي يشتغل عليها في مجال علمي ما؛ وإنما لا بد أن يُدربوا، عوضا عن ذلك، على التفكير المنطقي السليم حين يتعلق الأمر باختيار الوسائل التي يجب اتباعها في البحث،

من اختيار المدونة، والحدود التي يجب الوقوف عندها داخل تلك المدونة، وكيفية تحليلها بما يناسب إشكالية البحث، ومُقصيا كل ما من شأنه أن يشكك في صحة النتائج التي توصل إليها. ولكي يحقق ذلك، لا بد أن يستفيد من المناهج السابقة لكي ينطلق من أقربها إلى غرضه مما يتناسب وغرض بحثه. وهو حين يدرس المنهجية هنا لا يدرس منهجية علم ككل، ولا منهجية مذهب ما داخل ذلك العلم، فحتى بينها هناك اختلافات، وعدم تفطنه لها قد يضعف عمله، وإنّما عليه، أوّلا، أن يراعي الاختيارات الإيستمولوجية التي تناسب الفن الذي يشتغل عيله؛ وكذلك أن لا ينظُر إلى المنهجية التي نُسبت إلى مذهب ما على أنها منهجية واحدة متفق عليها. وأخيرا، عليه أن يراعي الاختلافات الدقيقة بين الباحثين أنفسهم: من تحديد للمفاهيم التي يشتغلون عليها، والمبادئ التي انطلقوا منها، والإجراءات التي يعملون بها، فهذه كلها قد تختلف حتى داخل مدرسة علمية واحدة، والتي قد يغفل عن تفصيلها المؤرخون والشارحون. فعلى الطالب إذًا، أن يختار من اتجاهات الباحثين ما يناسب قناعاته، ويحاول أن ينقدها ويعدل ما يحتاج من ذلك بما يتلاءم مع إشكاليته خاصة، ولا يتأتّى له هذا إلاّ بالأدوات العلمية والمنطقية. وبهذا تكون المنهجية في يد الباحث أقوى وسيلة في الوصول لنتائج دقيقة وعلمية، تكون مطاوعة لغرضه بالخصوص، ولا تكون معيقا أو مهمة لا بد منها. وهذه الاختيارات المنهجية كثيرا ما يكون بعضها معتمدا على بعض لذا لا بد من التفطن إلى العلاقات التي بينها، والتساؤل عن الأسباب وراء هذه الاختيارات.

وبعد، فإذا كانت المنهجية على ما قدمته، فالمسعى الذي أريده هنا (وفي بحوث لاحقة إن أمكن) هو عرض بعض تلك المناهج ومناقشتها، لا على أنها مناهج كلية تطبق في اللسانيات النصية، بل سأتناول نماذج فردية لباحثين في هذا الميدان فأعرج على التبريرات التي دعتهم إلى اعتماد مدونة دون أخرى، أو طريقة دون أخرى.

وعودا على تقسيمات شارودو، فلن أتناول في هذه الدراسة، كل تلك الأقسام، بل سأقف عند أول قسم منها، وفيه سأتناول جزئه الأول «أ». ولي رجوع إلى الأقسام الأخرى في بحوث قادمة. إن ما حاول شارودو القيام به هو تقسيم المهام على الفنون التي تسعى لدراسة اللغة في جانبها المتجاوز للجملة، فجعلها مستويات، يمكن إعادة صياغتها على النحو الآتي:

1. مستوى النص؛
2. مستوى الخطاب؛
3. مستوى تاريخي واجتماعي.

وبحسبه فإن مستوى النص (المستوى الذي تشتغل عليه اللسانيات النصية)، يدرس فيه الباحث قضايا داخلية متعلقة بالحدود الشكلية للنص لا غير، أي دون الرجوع إلى مقام التلفظ، أو أحوال المتلفظين.

4-هل يمكن عزل النص عن مقام التلفظ؟

يرى شارودو أن اللسانيات النصية تقف عند الحد السطحي للنص، أي في جوانبه الشكلية التي تبدو في المستوى الظاهر منه، على خلاف المهمة التي توكل إلى تحليل الخطاب من تعمق في "التأويل" وربط بين الوضع الاجتماعي أو المقامي والنص.

كما أشار إلى عدة مسائل تدخل في هذه المنهجية مما يندرج في مجال اللسانيات النصية، فذكر منها: العلاقات العائدية أو الروابط، أو العلاقات الاستبدالية، وعلاقات الاتساق والانسجام، التدرج، ومن جهة أخرى: ما اشتغل عليه ديكرو (O. Ducrot) كنظرية الافتراض، ومعنى كلمات الخطاب، والتوجيه الحجاجي، وحتى ما يتعلق بالتداولية، من روابط وفواصل وأفعال كلام، وغيرها. سنتوقف مما ذكره عند مسألتين منها:

أوّلا. الإحالات القبلية والبعدية: في بداية الأمر، كانت دراسة النص توسيعا لما جاء في لسانيات اللغة، على المنطلقات التي أشرنا إليها في صدر هذا البحث، من ذلك: عزل المادة المدروسة عن كل المؤثرات الخارجية. فكانت هناك دعوات لإرساء صرح علم جديد اسمه نحو النص، هدفه دراسة مسائل متعدية لحدود الجملة بحثا عن ظواهر جديدة. ولكن هذه المحاولة (أعني: محاولة استحداث علم نحو النص) سرعان ما باءت بالفشل، لاختلاف الطبيعة بين مستويات الجملة فما دونها (التي يمكن دراستها دراسة شكلية) ومستويات والنص، فالنص طبيعته دلالية تداولية[38]. إلا أن هذه الدراسات لم يخرج منها الدارسون بوفاض خاو، إذ تفطنوا إلى ظواهر جديدة تدرس على مستوى النص، ومن هذه الظواهر: الإحالة. والإحالة عند هاليداي وحسن تعد أحد أهم أدوات الاتساق، علاقة دلالية تخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال عليه، كما تشير إلى عملية تقوم بها الذاكرة باسترجاع المعنى الإحالي في الخطاب. وقد انتعشت الدراسات المعنية بدراسة الإحالات في ثمانينات القرن الماضي، ويمكن مشاهدة تشعب مشاربها واختلاف إشكالاتها، ما ترتب عنه اختلافات في المصطلحات وفي تحديد مفاهيمها، وحتى في الإجراءات[39]. إلا أنه يمكن إرجاعها إلى مقاربتين، كما اقترح ذلك كلبير[40]، على أن يكون معيار التمييز بين هذين المقاربتين موضع المرجع الذي يحال عليه، وبهذا يكون التمييز بين الإحالات (الداخلية هنا) والإشاريات (الإحالات الخارجية) :

- تسمى المقاربة الأولى **نصية**، والتصنيف هنا يخضع لمعيار الموقع الذي يوجد فيه المرجع، إما داخل النص (إحالة قبلية أو بعدية) أو خارجه (إشاري)؛

[شاهد1]: تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ * الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ.

من بين الإحالات التي وردت في هذا المقطع، تكرار كلمة «الذي»، وإعادة تكرار هذا العنصر يضمن اشتراك الإحالات التي يرجع إليها الاسم الموصول على عنصر واحد، وهو ما يربط دلاليا بين هذه الجمل، وهذا النوع من الإحالات، أي الإحالة الداخلية، هو الذي يصدق عليه المنهجية الداخلية. إلا أن هذا النوع من الدراسات تقف فقط عند هذا الحد، فهي أكثر ما تدل عليه إنما رجوع عنصر في جملة على عنصر في جملة أخرى، وهي بهذا لا تضمن بالضرورة اتساق الجمل في مستواها المحلي، وإلا سيدفعنا التسليم بهذا إلى قبول أي كلام لا معنى له مع تحقق شرط الإحالة فيه، كقولنا:

«خرج زيد وعمرو من الدار، وهما ليسا طويلا القامة، إلا أنهما كانا نائمين» *

فإذا كان هدف اللسانيات النصية التدليل على أنه ليس كل مجموعة من الجمل المرصوصة بعضها أمام بعض يعد نصا، فإن مفهوم الإحالة الداخلية، فشل في تحقيق هذا الهدف. ويستتبع هذا الحكم على الآليات الإحالية الأخرى، كالاستبدال والضمائر، وكذا الروابط.

كما يؤكد فإن دايك إلى أنّ الاتساق بين الجمل لا بد أن يعتمد على العلاقات المرجعية بين الحقائق (Facts) و(العالم الممكن)[41]، ورغم ذلك، فهذا بدوره لا ينفع وحده بل لا بد أن نضيف له عناصر تداولية ومعرفية (نفسية).

- والمقاربة الأخرى: **معرفية**، وهنا التعبير الإحالي مرتبط بالمتلفظ وباستقبال المتلفظ المشارك (المتلقي)، وهذا التركيز على المتلفظين المشاركين في العملية الخطابية يجعل الفهم هو المحدد الأساس لتحقق الإحالة، ولا شك من أن تحديد أي عنصر في النص بأنه هو المحال عليه لا بد فيه من الفهم وفي كثير من الأحيان الرجوع إلى مقام التواصل.

وأمثل هنا بنص لولادة بنت المستكفي [شاهد2]:

ترقّب إذا جنّ الظلام زيارتي فإنّي رأيت الليل أكتم للسرّ

وَبي منك ما لو كانَ بالشمسِ لم تلح وبالبدر لم يطلع وَبالنجم لم يسرِ

فالإحالة المتوجهة إلى المخاطب في هذه الأبيات لا يمكن تحديد عائدها بالاعتماد على ما جاء في النص فقط، فولادة لم تسمّ ابن زيدون، وإنما عرفنا ذلك ومن كتب الأدب والأخبار (ابن دحية، البونسي، المقري) الذين رووا هذه الأبيات وحدثونا عن سيرة ولادة بنت المستكفي وسيرة ابن زيدون. وهذه المعلومات خارجة عن النص الأصلي المتمثل في الأبيات التي قالتها ولادة. ولا يمكن لقارئ أن يفهم هذا النص مستقلا دون الرجوع إلى سياقات خارجة عنه. لذا فهذا الإشاري (ضمير المخاطب) لا يربط فقط النص بمقام التلفظ، الذي يدلنا على المشاركين في عملية التلفظ (هنا: ولادة وابن زيدون) فقط، وإنما يربط كذلك أجزاء النص بعضها ببعض، ليس فقط في اشتراك إحالة ضمير المخاطب في البيتين على مرجع واحد، ولكن في تطابق مرجعية بين البيتين والعالم الحقيقي الذي تحيل عليه ولادة. لأجل هذا، أنبه إلى أن هذا التقسيم الذي اخترته هنا (أي: إلى إحالات نصية ومعرفية) أنه تقسيم يرجع إلى المنهجية التي يجب اتباعها في التحليل (داخلية/خارجية)، أما إذا رجعنا إلى الوظيفة فكلاهما يعمل على ربط أجزاء النص، وضمان نصيته. وبناء عليه، لا بد للسانيات النصية من أن تهتم بالنوعين جميعا.

وعلى التسليم أنه يمكن دراسة العلاقات الإحالية دون أي اعتبار للمقام فإن الفائدة التي يخرج بها الباحث من دراسة العلاقة الإحالة ليست بالكبيرة[42]. خاصة، إذا تأكدنا أن غياب هذه الظواهر الإحالية لا يؤثر كثيرا في بناء النص وتحقق نصيته، ولا في تلقيه وفهمه، لأن الجانب الأهم الذي يضمن البناء النصي هو الذي يرجع إلى المحتوى لا إلى الشكل، وهذا الجانب يعرف بالانسجام. والانسجام لا موقع له داخل النص، فهو لا يتشكل من خلال مادة النص، وإنما موقعه هو تأويل أو تحليل المتلفظ المشارك[43]. كما أن الدراسات الإحالية في اللسانيات النصية جمدت عند وصف الإحالة والعناصر المحال إليها دون شيء آخر. وإذا قارنا هذه الدرسات بما في مباحث عود الضمير في الدراسات النحوية عند العرب، مثلا، فإننا نجد فيها قواعد استقرائية للتأويل من نوع (الأصل عود الضمير على أقرب مذكور، وإذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بدئ باللفظ ثم المعنى)[44]، ممّا يظهر محدودية الدراسات الإحالية في اللسانيات النصية.

ثانيا. كلمات الخطاب : لعل كلمات الخطاب (كما يدعوها ديكرو) أو واسمات الخطاب، أكثر دلالة على المنهجية الداخلية التي أشار إليها شارودو، ومن بين أنواع واسمات الخطاب، سنقف عند

المنظمات النصية المكانية على سبيل التمثيل، وذلك لسببين : الأول لانتماء هذا النوع إلى اللسانيات النصية مباشرة (على أنني سأعود إلى هذا التحديد مستقبلا) كما تشهد عليه الدراسات التي تنتمي إلى هذا المجال[45]؛ أما السبب الآخر : فلكون هذا النوع، أي المنظمات النصية، أشبه بأن يرجع إلى المنهجية الداخلية، وذلك للوظيفة الأساسية التي تنسب إليها، وهي تنظيم النص والربط بين الكتل النصية المكونة له، ووظائف أخرى بيّنتها في بحث سابق[46].

كما تُصنف الإحالات المكانية والزمنية على السواء إلى مستقلة وغير مستقلة[47]، بحيث:

أ–تكون الإحالات المستقلة باعتبار تأويلها من قِبل المتلفظ المشارك (المتلقي) كالتأريخ فلسنا في حاجة إلى معرفة زمن التلفظ لتأويله كـ: بغداد و05 جويلية 1962، فمعرفة مقام التواصل الذي حدث فيه التلفظ ليس مفيدا هنا في التعرف على الزمن المحال عليه؛

ب–أمّا الإحالات غير المستقلة، فكـ (هنا، والآن، واليوم، وغدا) فلا يمكن إحكام إحالتها إلا بمعرفة زمن التلفظ ومكانه.

كما أن هناك إحالات عائدية، لا تفهم إلا من السياق النصي، فهي تحتاج إلى إحالة زمنية أخرى تكون سابقة لها لكي يمكن فهمها.

وهذا التقسيم للمنظمات الزمنية والمكانية، تقسيم تداولي بحسب موقع المشاركين في العملية التلفظية من هذه الواسمات، والمقاربة التداولية لهذا التقسيم تُعنى بتأويل النص ومدى معرفة تأثير المقام والنص المجاور (أي: السباق واللحاق) في فهم النص. ومن هذا تظهر وظيفة الإرساء التلفظي لهذه المنظمات النصية، إذ تلعب دورين: دورا نصيا، يهدف إلى تنظيم أجزاء النص، وإرشاد المتلقي إلى الانتقالات في الأفكار التي تحدث في النص، ودورا تداوليا، يعمل على الإرساء التلفظي للملفوظات في المقام. ومع هذه الوظيفة المشتركة التي أشرنا إليها، لا بد من التنبيه إلى أنه ليس كل واسم زمني في النص يعد منظما نصيا، وهنا أُذكر بتعريف المنظم النصي الذي وضعتُه في[48]:

«المنظم النصي كلمة أو أكثر من كلمة تكشف عن الطريقة التي يصاغ بها مخطط النص، بحيث يضمن ترتيبه الخطي، وذلك من خلال إرشاده إلى الانتقالات التي تحدث في مختلف أجزاء النص وإرشاده إلى ترتيب الأفكار وتدرجها داخل النص.»

ومن أجل إظهار هذه الوظيفة التي يمارسها المنظم النصي، أعرج على مقطع وصفي لنجيب محفوظ جاء في بين القصرين:

[شاهد 3] كانت المشربية تقع أمام سبيل بين القصرين، ويلتقي تحتها شارعا النحاسين الذي ينحدر إلى الجنوب وبين القصرين الذي يصعد إلى الشمال، فبدا الطريق إلى يسارها ضيقًا ملتويًا متلفعا بظلمة تكثف في أعاليه حيث تطل نوافذ البيوت النائمة، وتخف في أسافله مما يلقي إليه من أضواء مصابيح عربات اليد وكلوبَّات المقاهي وبعض الحوانيت التي تواصل السهر حتى مطلع الفجر، وإلى يمينها التف الطريق بالظلام حيث يخلو من المقاهي، وحيث توجد المتاجر الكبيرة التي تغلق أبوابها مبكرا فلا يلفت النظر به إلا مآذن قلاوون وبرقوق لاحت كأطياف من المرَدَة ساهرة تحت ضوء النجوم الزاهرة.

تُدرس الكلمات التي تشير إلى المكان في مستويين: أ. مستوى الإشاريات وهو ما تشتغل عليه كثير من البحوث التي تندرج ضمن الدراسات التداولية، ب. ومستوى تنظيم النصوص التي تعمل على ترتيب أفكار جاءت في النص ترتيبا يعتمد توزيعا مكانيا. ويدخل في هذا الواسمات المسطر تحتها في هذا المقطع، ومع أن تأويل هذه الواسمات لا يستدعي معرفة بمقام الموصوف، إلا أنه يحيل إليه، إذ إن نجيب محفوظ لما أراد أن يصف هذا المشهد احتاج إلى اعتماد استراتيجية محددة ليرتب ما يشاهده، وما اعتمده هنا هو ترتيب مكاني، ويظهر من هذا المقطع أن القارئ ليس في حاجة لأن يكون على دراية بالمقام الموصوف لكي يفهم المعنى، ولكن يكفيه أن يفهم ما جاء في النص ليفهم المعنى، ويفهم ما تشير إليه الواسمات التي تحتها خط هنا.

على أن هناك فرقا بين مقام التلفظ ومقام التواصل، فيمكن أن نتخيل عند الحديث عن مقام التواصل أن نجيب محفوظ جالس في مكتبه وهو يحبر هذا المقطع من روايته في أمسية ماطرة لجمهور معين هذا الذي يدعوه دومينيك مَانْغْنُو (D. Maingueneau) بسياق الإنتاج والمعني به هنا نجيب محفوظ الكاتب. وعلى صعيد آخر، يمكن أن يشمل مقام التلفظ اعتبارات المتعلقة بالجنس الخطابي للرواية، هنا ما يهم هو دور الروائي في محاولة تصوير الأحداث والكيانات المتعلقة بها ودور القارئ المتشوق لما ستترتب عليه الأحداث، أما هذا فيسميه مانغْنو بالمشهد التلفظي، ونتحدث هنا ليس عن نجيب محفوظ نفسه، ولكن عن الراوي، والنقاد يفرقون بين الكاتب والراوي، كما يميز بين ثلاثة مستويات لمقام التلفظ، يعدّها مستويات تكميلية فيه، هي: المشهد الشامل؛ المشهد الأجناسي؛ البناء المشهدي. تتعلق بأنواع الخطابات وأجناسها، وخصائص أخرى تتعلق بفعل التواصل، ويدخل في البناء المشهدي ما قام به نجيب محفوظ من تحديد المقام الذي يريده لروايته، فهذا كله مما يدخل في المقام، وإن لم يكن مقصود شارودو، عندما تحدث عن المنهجية الداخلية أن يضم إليها كل ما يتعلق بهذا المقام.

مع الخاصية الداخلية للمستوى الذي ندرس فيه واسمات الخطاب، إلاّ أنّ هذا لا يعني أن نهمل المقام إطلاقا، والغريب في الأمر أن شارودو حين أشار إلى كلمات الخطاب في مقاله، تمثيلا للدراسات التي اعتمدت منهجية داخلية، أحال إلى كتاب Les Mots de discours (كلمات الخطاب) لديكرو وآخرين، في حين نجد في هذا الكتاب نفسه تصريحا بمنهجية خارجية، من حيث أن تحليلهم لا يلغي السياقات المحيطة بالنص، ففي الفصل الرابع يشرح المؤلفون المسائل التي يسعون إلى بحثها في دراسة هذه الواسمات، ومن بينها مسألتان[49]:

- أنهم يدرسون "واسمات" وظيفتها ليست إعطاء معلومات، ولكن وسم علاقة المتكلم مع المقام؛
- وأيضا، لا يدرسون قيمتها[50] في جمل معزولة، ولكن في استعمالات حقيقية، يتطلب فهمها تحليلا دقيقا للمقام.

لأجل هذا فلكلمات الخطاب (أو واسمات الخطاب) خاصية تداولية متجذرة فيها، وهذه الخاصية تربطها بالمقام التلفظي من جهة، وبعلاقات خارجة عن الحدود اللغوية للنص، من جهة أخرى. وهو ما أثبته ديكرو كذلك في Les mots du discours (كلمات الخطاب).

يظهر بهذا، أنّه وإن أمكنت دراسة بعض المظاهر دراسة تعتمد على منهجية داخلية، فإن هذا لا يلغي أهمية المستوى المقامي في تحليل المنظمات النصية الزمنية، وهو نفس الحكم الذي نطلقه على واسمات الخطاب بصفة عامة، لما قدمناه من كلام ديكرو، من أن هذا النوع من المورفيمات يُدرس بالاعتماد على السياقات التفاعلية التي أنتجت فيه، وبالاعتماد كذلك على المقام، لذا فإن نسبة المنهجية الداخلية إلى هذا النوع من التحليل غير مناسب. إذ إنه كما بينا فالتحليل سيبقى قاصرا أو غير ذي فائدة كبيرة إذا ما اقتصر على التحليل الشكلي (الصوري) للظواهر الملموسة على مستوى النص.

5–طبيعة النص: من أجل فهم التوجه الذي جعل شارودو يحصر اللسانيات النصية بالمنهج الداخلي لا بد من إعادة النظر في مفهوم النص عنده، فإذا كان مجال اشتغال اللسانيات النصية هو النص فلا بد أن يقف هذا الفن عند حدود المادة التي يدرسها. وفي التفريق بين هذا المفهوم ومفهوم الخطاب اتخذ اللسانيون مذاهب مختلفة، فقد جعل شارودو النص شكلا أو صورة للخطاب، وحاملا له. ويكون الخطاب معنى موجودا خلف هذا الشكل. يقوم هذا التفريق على التمييز بين الدال والمدلول، بحيث يكون:

أ– الدال هنا هو النص، والمتمثل في الجانب الشكلي، وهو «نظام من القواعد الشكلية، وظيفته تحديد مجموعة لسانية من الممكنات والمقيدات، والذي يقوم على البنية الآتية: نص ⇐ جملة⇐ مورفيم»[51]؛

ب–أما المدلول فهو الخطاب ويمثل الجانب المعنوي، فيقوم على: خطاب ⇐ ملفوظ ⇐كلمة، بحيث يمثل المدلول مجموعة اجتماعية ملموسة على خلاف الدال الذي يمثل شيئا مجرّدا.

إلاّ أنّ مادة النص لا يمكن أن تكون شكلية، فالنص ليس جملا متراصة بعضها أمام بعض، بل نصيته تكمن في معناه، حيث تقوم عدة آليات معرفية وأخرى ترجع إلى الوضع التفاعلي في المقام، ويحلل كل هذا في دماغ المتلفظ والمتلفظ المشارك (المتلقي)، لذا فالنص عند هاليداي وحسن[52] :

«أفضل تصور للنص، هو ألّا نعتبر بتاتا أنه وحدة نحوية، بل بالأحرى وحدة من نوع آخر: وحدة دلالية. وهذه الوحدة التي فيه هي وحدة ترجع إلى المعنى في المقام، وهي عبارة عن نسيج يدل على حقيقة ارتباط النص ككل مع المحيط الذي وُجد فيه»

ولما كانت مادة النص دلالية، فلا بد من عدم الابتعاد عن هذا الجانب، ودراسة وحدات النص لا تعني دراستها مجردة، بل لا بد من التركيز على جانبها الدلالي، إذ به يمكن تمييز حدود هذه الوحدات، ونأخذ الجانب الدلالي من خلال تمثيل النص في ذهن المتلفظِين المشاركَِين (المنتجين والمتلقين).

غير أن دراسة هذه الوحدات لا يجب أن تُهمِل الأبعاد الأخرى المتعلقة به، من جوانب تاريخية– اجتماعية وتفاعلية، وجوانب نفسية معرفية، وربط هذه الوحدات المعنية بالدراسة بسياقها المقامي والمقالي، ولا نتوقف عند جوانبها الآلية الشكلية البحتة، فتؤول إلى الحالة التي كانت عليها أنحاء النصوص في صورتها الأولى والتي أشرنا إلى عجزها.

6–مجال اشتغال اللسانيات النصية: إذا كان التحديد الذي اعتمده شارودو في وضع حدود بين العلمين كافيا، بأن أرجع اللسانيات النصية إلى دراسة النص دون الرجوع إلى السياق المقامي، فإنه بعد أن أوضحنا عدم كفاية التوقف عند المنهج الداخلي، وأن اللسانيات النصية لا يمكنها أن تهمل المقام[53]، فلا بد إذًا من التمييز بين ما يصنف ضمن اللسانيات النصية وما يصنف ضمن تحليل الخطاب.

لهذا الإشكال الجديد يحاول الباحث السويسري ج. م. أدم (J. M. Adam) أن يقسم المهام التي للسانيات النصية وتحليل الخطاب بطريقة أخرى، حيث يحاول أن يضع حدودا أخرى لهما جديدة مع عدم إهمال ما للنص من خصائص تلفظية واجتماعية، مع أنه لم يخرج من التفريق القاضي بتضمن معنى النص في الخطاب وأن الخطاب له مفهوم أعم، فهو وإن لم يتنكر لمكونات النص الخارجية إلا أنه يبقي الدراسة المتعلقة بالنص أكثر ارتباطا بالجانب الشكلي، في حين يبقي للخطاب الجانب الأكثر

عمقا. وهو في هذا التفريق قام بمقابلة اللسانيات النصية بتحليل الخطاب والتداولية، ويظهر هذا في الخطاطة التي وضعها، في كتابه La linguistique textuelle (اللسانيات النصية)[54]:

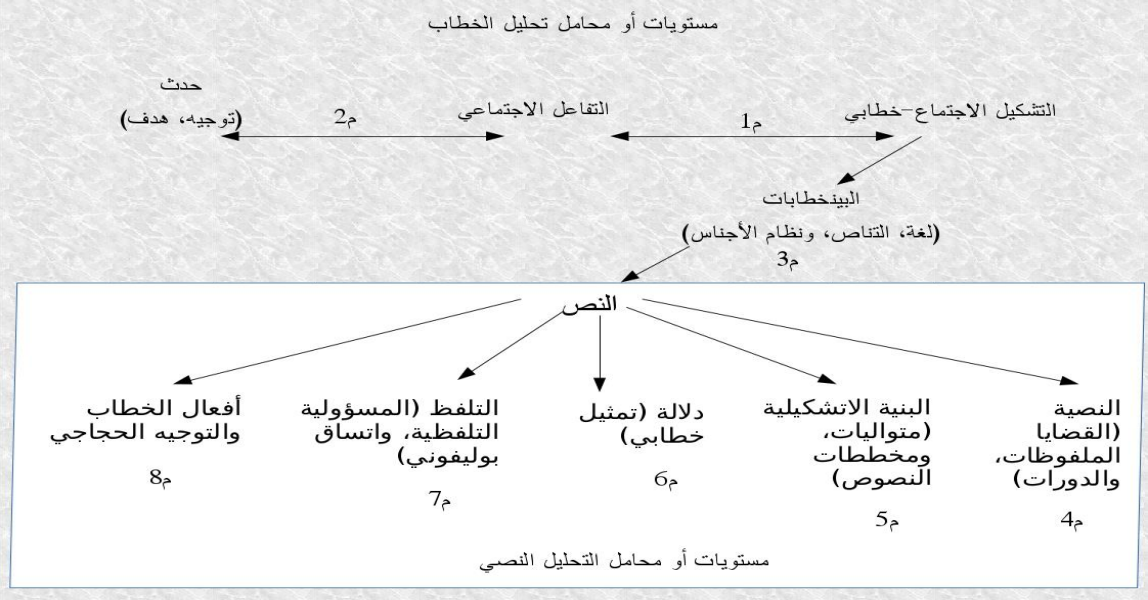

خطاطة1:

فيظهر من خلال هذه الخطاطة القضايا التي تتناولها اللسانيات النصية، وهي خمسة[55]:

فمن بين ما تهتم به اللسانيات النصية هي العلاقات اللسانية المتجاوزة للجملة فتدرس فيها الترابط الذي يحصل بين جملتين أو مجموعة من الجمل، باستخراج الآليات التي تقوم بهذا الربط، سواء كانت حروف عطف أو إحالات (ضميرية أو غيرها) أو حذفا، بحيث تتشكل في النص خطية واحدة، تسمى **نسيجا نصيا**.

أما **البنية التشكيلية** (المتواليات، مخططات النص)، فكما يرى أدم أن أحد أهم القضايا التي تشتغل عليها اللسانيات النصية هي المتوالية، بصفتها بنية وسطا بين الجملة (وحدة تراكيبية) أو الملفوظ (وحدة خطابية) وبين النص، ولما كانت دراسة بنية النص وترتيب وحداته مما يصعب تحقيقه لطبيعة النص غير المتجانسة، والتي لا يمكن إيجاد خطاطة طرازية تكون كالقواعد (بالنسبة للجملة في النحو) ترجع إليها[56].

ومن المسائل التي تتناولها أيضا: **التمثيل الخطابي** والتمثيل هو غرض الخطاب الذي يسعى المتلفظ إلى إيصاله، ويعني أنه موضوع الخطاب وغرضه، وكل ملفوظ يحمل تمثيلا خطابيا، متشكلا في مسند ومسند إليه، وفي اللسانيات الشكلية هي الإطار الذي ندرس فيه المعنى في مقاربة دلالية صورية، كما لا تهمل اللسانيات النصية الجانب **الدلالي** الذي يتعلق بالمعنى الكلي للنص، إذ لما كانت مادة النص

دلالية فلا مندوحة من إعمال هذا الجانب، وتستفيد اللسانيات النصية هنا من النماذج الدلالية التي تسعى إلى التعرف على الطريقة التي يبني عليها المتلفظ المشارك (المتلقي) الدلالة في ذهنه.

ولما أشرنا إليه من أن دراسة النص لا يمكنها أن تكتفي به دون السياق، فهي، ولا بدّ، تستفيد من الدراسات التي تتناول موقف **التلفظ**، إلى أنواع المقامات وما الذي يحتاجه "المحلل" منها.

كما أن اللسانيات النصية كثيرا ما تستثمر بعض نتائج التداولية في إجراءاتها التحليلية، ومن ذلك ما يتعلق ب**أفعال الخطاب**، سواء منها الجزئية (ميكروفعل خطابي) وهو يرجع إلى الأفعال الكلامية الصادرة من جمل أو سلاسل جملية، أو الكلية (ماكروفعل خطابي)، والذي يرجع إلى الفعل الكلي الصادر من النص ككل.

إلا أن هذا التفصيل يضع النص في مستواه الشكلي الأول الذي تنكرتُ له منذ حين. لذا أرى، وهذا من منظوري، جعل تحليل الخطاب علما مستقلا متعدد التخصصات، يعمل على تحليل خطابات في مجالات مختلفة ومتنوعة، والتحليل هنا يتجاوز المستوى اللغوي إلى التأويل، فأربط هنا مفهوم الخطاب بمعنى عام شامل يرتبط به إضافة إلى جانبه اللغوي جوانب نفسية واجتماعية وتاريخية، فالمحلل هنا لا بد أن يرجع إلى كل هذه الجوانب في تأويله، ويدخل فيه كل العلوم والتخصصات التي تجعل الخطابات مادة دراستها، فالمحلل السياسي يعتمد في تحليله مجموعة من الخطابات المحللة وخطابات متعلقة بها، والمؤرخ أيضا، والفيلولوجي كذلك. فكل هؤلاء يقومون بتحليل خطابات، على أن ما يستقل بهذه التسمية (أي: تحليل الخطاب) . فيما أرى . هو التنظير لهذا التحليل، ودراسة الآليات والوسائل التي تسمح لهذا التحليل أن يكون أكثر دقة وعلمية. ومع أن تحليل الخطاب عرف نشأته في الدراسات اللغوية إلا أن طبيعته تلزمه أن يتحرر ليدرس في كل تخصص يركز على الخطابات كمادة للتحليل كما يدخل في هذا المضمار تحليل النقدي للخطاب، والذي جعله شارودو في المنهجية الثالثة.

في حين أرى ربط دراسة النص بكل ما يتعلق بالجانب اللغوي، ولا أقصد هنا الشكلي، فيُعنى فيه بقضايا متعلقة باللغة، مع الأخذ بالاعتبار التفريق بين الثنائية التي أشار إليها اللسانيون بين اللغة والنص، وهنا أدخل في اللسانيات النصية القضايا التي أشار إليها أدم في خطاطته أعلاه، كما ينضم إليها كثير من القضايا المدروسة في تحليل الخطاب كالأجناس الخطابية، والتشكيلات الخطابية. بمعنى آخر أضم إلى مباحث الدراسات النصية ما جعله شارودو مما يدخل في المنهجيتين الأولى والثانية.

7-الأبعاد التحليلية للنص: والحاصل مما سبق، أنه لا يمكن عزل النص عن المقام. فأي تحليل للنص يعتمد مبادئ التحليل الصوري، بالاقتصار على تحليل الحد الشكلي للنص، لا يمكنه أن يقدم لنا

تأويلا تاما. ويمكن من كل ما قدمت الحديث عنه في هذا البحث، أن أحدد أهم الأبعاد التي يجب اعتمادها إذا قصدنا إلى إعداد منهجية إجرائية للتحليل في اللسانيات النصية:

1. البعد المتمركز على التفاعلات اللفظية : حيث يشير فيون (R. Vion) في كتابه La communication verbale (التواصل اللغوي) أن التواصل يعد معبرا إجباريا للعلوم الإنسانية لذا فكل تفكير أو تحليل يتناول اللغة، أو المجتمع، أو الفرد يفترض نموذجا لذات تتواصل وبالتالي يطرح إشكالية التواصل بطريقة مباشرة أو لا، فلا بد أن يسلط الضوء على «الدور الذي تلعبه اللغة في مجموع آليات التواصل، فلا يمكن للساني أن يكون غائبا عن مباحث تقف عند مساهمات فنه فقط»[57]، ويقترح أن دراسة الخطاب تقتضي ميادين متعددة من علوم الإنسان (اللسانيات، الفلسفة، علم الاجتماع، علم النفس)؛

2. البعد الاجتماعي: يمكن مشاهدة تفعيل هذا البعد في اللسانيات النصية في تصنيف النصوص، حيث يركز باختين في كتابه جماليات الابتكار اللفظي على المنهج وطبيعة الثقافة، ويتناول في إحدى مقالات الكتاب بعنوان: (مشكلة أجناس الخطابات)[58] الفرق بين لسانيات سوسير واللغة كحوار حي (متجاوز للسانيات). ويفرق بين اللغة الأدبية واللغة اليومية، فبحسب باختين لا توجد الأجناس على صعيد اللغة ولكن على صعيد التواصل بشكل أدق. حيث يسلط الضوء على الأجناس خارج مجال الأدب، الذي كان لم يُكشف عنه بعد، وبقي تجنيس الخطابات، قبله، حبيس النصوص الأدبية.

3. البعد التاريخي : استحدث فوكو مفهوم التشكلات الخطابية في L’archéologie du savoir حيث خصص له فصلا كاملا في كتابه، ويعرف هذا المفهوم أنه مجموعة ملفوظات يمكن إرجاعها إلى نفس النظام من القواعد المحددة تاريخيا، فيسمح هذا المفهوم بتعيين كل مجموعة من الملفوظات المحددة اجتماعيا وتاريخيا والتي يمكن إرجاعها إلى هوية تلفظية (كالخطاب الشيوعي، الخطاب الديني، الخطاب السياسي ...)، وتعالج التشكيلات الخطابية إشكالية انتماء مجموعة من الملفوظات إلى نوع واحد، وكيف يمكن لكتاب سيبويه أن ينتمي إلى نفس المجال مع المقصور والممدود لابن مالك، أو لكتاب الطب لابن سينا أن ينتمي إلى نفس المجال مع مبادئ الطب والممارسة لويليام أوسلر (William Osler)، وماذا يعني النحو والطب والاقتصاد ...، «أليست . يستشكل فوكو. سوى تجميع ارتجاعي تتوهمه العلوم الحديثة من خلال ماضيها ؟»[59]. وهو يرجعها إلى هوية الموضوعات وثباتها[60].

وهذان البعدان الأخيران، وإن تشابها في المبدأ، فكلاهما يسعى إلى تصنيف النصوص، إلا أنه يمكن إرجاع الأجناس إلى البعد الاجتماعي، أما التشكلات الخطابية فإلى البعد التاريخي. وبهذا يصفو لنا ثلاثة أبعاد هي: البعد التفاعلي، والاجتماعي، والتاريخي. ويضاف إلى هذا بعد آخر، هو:

4. علم نفس اللغة المعرفي: فلا شك أن القائم بعملية الفهم هو السامع/القارئ (المتلفظ المشارك)، لذا لابد من الرجوع إلى حال هذا المتلقي لمعرفة الاستراتيجيات التي يستعملها لكي يبني المعنى، وقد كشفت الدراسات أن بناء النص عملية مشتركة بين متلفظين، وما الأبعاد التي أشرنا إليها أعلاه إلا استراتيجيات يعتمد عليها هذا المتلقي لكي يبني معنى الخطاب في ذهنه منطلقا من إرشادات في النص والسياق المقامي ومعرفه السابقة وافتراضات يبنيها من خلال كل ذلك.

ولكن، كيف يمكن التلفيق بين مختلف هذه الأبعاد في مقاربة واحدة؟ فلا بد، قبل كل شيء، من الإشارة إلى أن هذه الأبعاد لا تتعارض فيما بينها، إذ إعمال أحدها لا يستلزم تعطيل الأبعاد الأخرى بل يقدم صورة مجلاة عن العملية التواصلية، دون إهمال أي جانب منها. ولكي يمكن تفعيل هذه الأبعاد أقترح الآتي:

1. تفعيل الأبعاد التي تستدعيها إشكالية البحث، وذلك بأن نتعاطى مع النص على أنه مجموعة من المستويات، لكل مستوى منه إجراءاته التحليلية التي تناسبه، على أن يكون استدعاء أحد تلك الأبعاد، أو استبعاده، بحسب المسألة المدروسة، وبحسب الأهداف المنشودة، وألا يكون إعمالها حشوا لا فائدة منه، أو في إبعادها تضييعا لفائدة؛

2. حتى حين نعتمد أحد هذه الأبعاد فلا بد من معرفة ما يحتاجه مجال التحليل منها، فكثير من مسائل العلم تبقى فرضيات لا يمكن التأكد منها، وهو ما دعا كثيرا من دعاة البعد الاجتماعي التاريخي إلى إلغاء البعد النفسي المعرفي، لأن كثيرا مما فيه راجع إلى علبة سوداء لا زال ما نعرفه منها أقل مما نجهله، وهو ما يشكك في مصداقية النتائج، حين لا يوجد وسيلة تسمح لنا من التأكد من هذه النتائج. وسأعود في بحوث لاحقة لهذه المسألة؛

2. عدم اعتماد هذه المستويات على أنها مستويات مستقلة بعضها عن بعض، لأن تفعيل بعضها كثيرا ما يتطلب تفعيل بعض آخر فيها، لذا ففصلها قد يؤدي إلى نتائج قاصرة ومجتزأة، لفان دايك منهجية دعاها **استراتيجية** انطلق فيها من الطريقة الطبيعية في التحليل التي يقوم بها الذهن البشري، إذ ينتقل بين مجزوءات الخطاب بشكل استراتيجي، بحيث يسترجع من المعارف التي يحتاج إليها في التحليل ما يساعده على القيام بذلك، كما ينتقل بين هذه المجزوءات صعودا ونزولا في ذهنه، وليس بطريقة آلية مرتبة عبر مستويات، الواحدة تلو الأخرى.

8-نتيجة: ما يجب الخروج به من هذا البحث هو: أولا، محدودية المنهجية الداخلية في التحليل النصي لطبيعة النص التي لا تقف عند الشكلي السطحي فيه، إلا أن الطريقة المعتمدة يجب أن ترجع إلى إشكالية البحث وغرضه. لأن لكل بحث خصائصه، فالاهتمام ينبغي أن يقع على الطرق العلمية التي تسمح لنا باختيار ما يناسب البحث للوصول إلى نتائج لها مصداقية علمية.

إلا أنه يمكن إعادة صياغة ما اقترحه شارودو في هذه المنهجيتين بطريقة مختلفة، بحيث نقبل التفريق بين دراسة النص ودراسة الخطاب على التفريق الذي اختاره بين مفهومي النص والخطاب، بحيث نجعل اللسانيات النصية ألصق بالأول، بحيث تدرس ظواهر نصية متعلقة بشكل النص، على ألا نهمل الجانب التداولي فيها، (وهنا وجه الخلاف). حيث أن كثيرا من الظواهر المتعلقة بالجانب الشكلي للنص، وإن كان يبدو عليها أنها عنصر داخلي مستقل عن السياق، إلا أن طبيعة النص التداولية تلزم الباحث بأن يدمج الخصائص المقامية والتلفظية إذا أراد أن يدرس أي جانب فيه.

مع كون هذا النوع من المناهج له مكانته في درسة التحليل الآلي للغة أو الكلام، وفي الدراسات التي تتناول المعالجة العصبية والبيولوجية للكلام، إلا أننا نرى أن ما أشار إليه من المسائل المتعلقة بالاتساق لا يمكن فصلها عن السياق سواء كان مقاليا أو مقاميا. وهو ما ذهب إليه برونكار، مشيرا[61]:

«الآلية الداخلية مشروعة وصالحة . في حالات معينة .: فبعض الوحدات والأصناف والقواعد اللغوية يمكن التعرف عليها وتحديدها بمعزل عن سياقات استعمالها، ويمكنها بعد ذلك أن تكون خاصية في النظام»

وعلى ضوء ما قدمناه، سأبين الخصائص المنهجية العامة التي تميز الدراسات النصية، من خلال مستوياتها وأبعادها:

- مراعاة موقف التلفظ من حال المتلفظ والمتلفظ المشارك، بما في ذلك المعارف الموسوعية للمتلفظين، وما يتعلق من إشاريات خارجية مرتبطة بفهم النص، واستلزامات، وغيرها؛
- دراسة التنظيم الداخلي للنصوص، والخصائص التي تلعبها وحداته، في إطار هذه اللغة الطبيعية، فإننا وإن نبهنا إلى أهمية المقام، الذي يلعب في كثير من الأحوال دور المساعد، حيث، قد تكون الغاية دراسة التنظيم الداخلي للنصوص، وهذا بحسب إشكالية البحث، وحول هذا تدور أكثر مسائل الدراسات التي تصنف نفسها في إطار اللسانيات النصية؛

- مراعاة التموضع الخطابي، بما في ذلك التعرف على الأجناس الخطابية، والسجلات التي تسمح بإقامة توقعات، واتخاذ موقف أولي من الخطاب؛
- الانطلاق من اللغة الطبيعية، بدلا من اصطناع أمثلة لإثبات قاعدة ما، أو من أجل غرض تعليمي، بحيث تكون الأمثلة المستشهد بها، المعنية بالتحليل، مأخوذة من الاستعمال الحي، إذ إن الحاجة إلى اعتماد المقام وأحوال المتلفظين يفرض أن تكون المدونة مكونة من ملفوظات أصلية؛
- لا شك أن أكثر الدراسات تهدف إلى معرفة الرتابة التي تحكم النصوص، وبالتالي التمكن من تقنينها (Codifier)، لذا يجب البحث في الاطرادات التي تتشكل على صفتها هذه النصوص؛
- ونضيف إليها إحدى الخطوات التي أشار إليها برونكار: والتي تتعلق بتحليل هذه الأعمال وعلاقاتها التبعية المتبادلة (Interdépendance) مع العالم الاجتماعي، من جهة، ومع البيخطابات[62] من جهة أخرى؛

العسكري، عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط 4، دمشق، دار النمير،2004

بن عروس، مفتاح، الاتساق والانسجام في القرآن الكريم، نور حوران للدراسات والنشر والترجمة، ط1، 2018.

قاسمي، عبد الحق، البنية المقطعية للوصف، مجلة اللسانيات، العدد24، 2017.

قاسمي، عبد الحق، المنظمات النصية للوصف، مجلة اللسانيات، عدد: 26، 2018.

قائمة المراجع:

Adam, Jean-Michel, La linguistique textuelle, Paris, Arand Colin, 3me édition,2015

Adam, J-M, Revaz, F, Aspects de la structuration du texte descriptif : les marqueurs d'énumération et de reformulation, Langue française Volume 81 Numéro 1, Année 1989.

Bajtín, M. M., Estética de la creación verbal, traducción por : Tatiana Bubnuva, Siglo ventiuno editores, Mexico, 1998, (1ra éd: 1982)

Bronckart, Jean-Paul, Activité langagière, Textes et discours pour un intéractionnisme socio-discursif, Delachaux et Nestlé, Lausanne, 1996,

Ducrot, Oswald et al, Les mots du discours, Paris, Les éditions de minuit,

oucault, Michel. L'archéologie du savoir, Paris , Gallimard, 1980

Georges Kleiber (1989), Référence, texte et embrayeurs », Semen [Online], 4, Online since 05 June 2008, connection on 12 May 2019. URL : http://journals.openedition.org/semen/6813

Halliday, M. A. K.; Hassan, Ruqaiya, Cohesion in English, London, Longman, 1976.

Kleiber, Georges. Anaphore–deixis : où en sommes–nous ? . In: L'Information Grammaticale, N. 51, 1991.

Lavoie, Paul, Claude Lévi–Strauss et les mathématiques, Bulletin AMQ, Association mathématique du Québec, Volume 52, No. 2, 2012.

Legallois, Dominique, Présentation générale. Le texte et le problème de son et ses unités: propositions pour une déclination, langages (n 163), 2006.

Maigueneau, Dominique, Manuel de linguistique pour les textes littéraires, Paris, Arman Colin, 2010.

Moeschler Jacques, Aspects pragmatiques de la référence temporelle : indétermination, ordre temporel et inférence. In: Langages, 27e année, n°112. Temps, référence et inférence, 1993.

Nølke, Henning, Fløttum, Kjersti, Norén, Coco, Scapoline : La théorie scandinave de la polyphonie linguistique, Éditions KIMÉ, Paris, 2004,

Patrick Charaudeau, Dis–moi quel est ton corpus, je te dirai quelle est ta problématique, Corpus, 8, 2009

Robinson, Peter. Handbook of Cognitive Linguistics and Second Language Acquisition. Routledge, 2008.

Saussure (de) Ferdinand, Cours de linuistque générale, Payot, Paris, 1976,

Schneuwly Bernard, Rosat Marie–Claude, Dolz Joaquim. Les organisateurs textuels dans quatre types de textes écrits. Etude chez des élèves de 10, 12 et 14 ans. In: Langue française, n°81, Structurations de textes : connecteurs et démarcations graphiques, 1989.

Slakta, Denis, L'ordre du texte, Étude de linguistique appliquée, N 19, 1975

Turco, Gilbert; Coltier, Danielle, Des Agents Doubles De L'organisation Textuelle, Les marqueurs D'intégration Linéaire, in : Pratique, N0 57, Mars 1988.

Van Dijk, Teun A., Text and Context : Exploration in the semantics and pragmatics of discourse, New York, Longman, 1977.

Vion, Robert, La communication verbale, Analyse des interactions, Hachette, Paris, 1992,

---

1: انظر .

- **Lavoie**, Paul, *Claude Lévi-Strauss et les mathématiques*, Bulletin AMQ, Association mathématique du Québec, Volume 52, No. 2, 2012, p. 2.

2. استعملت هنا ترجمة الطبعة الأولى للمعجم الموحد للسانيات في طبعته الأولى للمقابل «Distributionalism»، وإن اشتهر فيما بعد ترجمته بالمدرسة التوزيعية.

3. لفظة سكاپولين نحت من 3 كلمات: سكانديناڤيا، وپوليفونيا، ولسانيات، ويقصد بها النظرية السكوندينافية للپوليفونيا اللسانية، وانطلق فيها نولكه وآخرون من المبادئ التي أقام أسسها ديكرو في نظريته عن أفعال الكلام والحجاج. انظر :

- **Nølke**, Henning, **Fløttum**, Kjersti, **Norén**, Coco, Scapoline : La théorie scandinave de la polyphonie linguistique, Éditions KIMÉ, Paris, 2004, p.p. 18-21.

4. **Charaudeau**, Patrick, *Dis-moi quel est ton corpus, je te dirai quelle est ta problématique*, *Corpus*, 8, 2009, *p-p : 48-51*

5: للتوسع أكثر في معنى اللسانيات المعرفية انظر .

-**Robinson**, Peter. *Handbook of Cognitive Linguistics and Second Language Acquisition,* Routledge, 2008. p. 3.

6. انظر:

- **Charaudeau**, Patrick, *opt cit*, p. 50.

7 حيث يبسط الكلام عن نظريته عن التفاعل *Activité langagière*. للتوسع أكثر انظر المباحث الأولى من الفصل الأول من كتاب برونكار الاجتماعي، وعن الخلفيات اللسانية والفلسفية التي انطلق منها :

-**Bronckart**, Jean-Paul, *Activité langagière*, Textes et discours pour un intéractionnisme socio-discursif, Delachaux et Nestlé, Lausanne, 1996, p.p 19- 30.

8. **Charaudeau**, Patrick, *Dis-moi quel est ton corpus, je te dirai quelle est ta problématique*, *Corpus*, 8, 2009, *p-p : 48-51*

9: للتوسع أكثر في معنى اللسانيات المعرفية انظر .

-**Robinson**, Peter. *Handbook of Cognitive Linguistics and Second Language Acquisition,* Routledge, 2008. p. 3.

10. انظر:

Charaudeau, Patrick, *opt cit*, p. 50.-

11. للتوسع أكثر انظر المباحث الأولى من الفصل الأول من كتاب برونكار *Activité langagière* حيث يبسط الكلام عن نظريته عن التفاعل الاجتماعي، وعن الخلفيات اللسانية والفلسفية التي انطلق منها :

Bronckart, Jean-Paul, *Activité langagière*, Textes et discours pour un intéractionnisme socio-discursif, – Delachaux et Nestlé, Lausanne, 1996, p.p 19- 30.

ص. ص. 1-2004.2 . انظر: **العسكري**، عبود عبد الله، *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية*، ط 4، دمشق، دار النمير،12

13. يؤكد هذا هاليداي وحسن في كتابهما. (Cohesion in English)

14. الطريقة التي دُرست بها الإحالة في الدراسات العربية أخذت، في أغلبها، هذه المسائل بسطحية، غيبت عنها جوانبها الابستيمولوجية والأنطولوجية، وأبقت فقط على مسائلها الإجرائية وبعض جوانبها المنهجية. ويمكن لمس شيء من هذا التعقيد الذي أشرت إليه في أطروحة مفتاح بن عروس التي نشرها مؤخرا: بن عروس، مفتاح، الاتساق والانسجام في القرآن الكريم.

. In: L'Information Grammaticale, N. 51, 15. **Kleiber**, Georges, *Anaphore-deixis : où en sommes-nous ?*, 1991, p. 03.

16. انظر شرحا لهذه المفاهيم في:

– **Van Dijk**, Teun A. *Text and Context*, : Exploration in the semantics and pragmatics of discourse, New York, Longman, 1977, p. 31

17. انظر: مقال كليبر في هذا الصدد

– **Kleiber**, Georges, *Référence, texte et embrayeurs*, *Semen,* 4, 1989.

18. انظر:

Paris, 2010. p. 45. Arman Colin, – **Maigueneau**, Dominique, *Manuel de linguistique pour les textes littéraires*,

19. على أن هناك فروقا يجب التنبيه عليها بين الدراسات النحوية واللسانيات النصية في هذا الصدد:

أ-أن غاية الدراسات النحوية تأويلي، ففي:

«ولقد زينّا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين»

الضمير في «جعلناها»، إما أن يعود على السماء الدنيا، وإمّا على المصابيح؛ خلاف بين المفسرين، وبغض النظر عن الراجح من أقوالهم، فهدفهم هو التعرف على المعنى المراد. في حين أن الجانب التأويلي دوره ثانوي في اللسانيات النصية، فهو كالوسيلة للغاية التي هي تحقق اتساق النص بالربط بين جمله؛

ب-على أنّ الدراسات الإحالية لا تقف عند الضمير، وإنما تتعداه إلى أنواع أخرى كما عدد ذلك هاليداي وحسن (1976).

20. من بين الدراسات التي تناولت المنظمات النصية:

–**Adam**, J-M, **Revaz**, F, *Aspects de la structuration du texte descriptif : les marqueurs d'énumération et de reformulation*, Langue française Volume 81 Numéro 1, Année 1989.

–**Schneuwly** Bernard, **Rosat** Marie-Claude, **Dolz** Joaquim. *Les organisateurs textuels dans quatre types de textes écrits. Etude chez des élèves de 10, 12 et 14 ans*. In: Langue française, n°81, Structurations de textes : connecteurs et démarcations graphiques, 1989.

– Turco, Gilbert; Coltier, Danielle, *Des Agents Doubles De L'organisation Textuelle, Les marqueurs D'intégration Linéaire*, in : Pratique, N0 57, Mars 1988.

–**قاسمي**، عبد الحق، *المنظمات النصية للوصف*. مجلة اللسانيات، عدد: 26، 2018.

21. انظر : **قاسمي**، عبد الحق، *المنظمات النصية للوصف*، مرجع سبق ذكره.

22. هذا التقسيم جاء به موشلار، وإن وجدت تقسيمات أخرى لها؛ انظر :

– **Moeschler** Jacques, *Aspects pragmatiques de la référence temporelle*, indétermination, ordre temporel et inférence. In: Langages, 27e année, n°112. Temps, référence et inférence, 1993.

. **قاسمي**، عبد الحق، *المنظمات النصية للوصف*، مرجع سبق ذكره، ص. 23.92

24. **Ducrot**, Oswald et al, *Les mots du discours*, Les mots du discours, Paris, Les éditions de minuit, 1980, p. 131.

25 .القيمة هنا يُقصد بها قيمة الدليل اللساني، وتعنى بالعلاقات التي بين الكلمات بعضها مع بعض. وهو مصطلح سوسيري في دروسه في الفصل السابع من كتابه.

Saussure (de) Ferdinand, *Cours de linuistque générale*, Payot, Paris, 1976, p. 155.

26. **Slakta**, Denis, *L'ordre du texte*, Étude de linguistique appliquée, N 19, 1975, p. 30.

27 . أشير هنا إلا أنني لا أنكر أن المناهج المعرفية في دراسة النصوص مفيدة في : التحليل الآلي للكلام، واللسانيات الحاسوبية، ولكن إذا تعلق الأمر بتحليل النصوص من معرفة الخصائص اللسانية لها، أو تأويلها، وتقريب هذه الآليات للحاجات التعليمية فلا يمكن هنا أن نقصي السياق المقامي، والجوانب التاريخية والثقافية، وغيرها مما يستبعده المنهج المعرفي.

28. **Adam**, Jean-Michel, *La linguistique textuelle*, Paris, Arand Colin, 3me édition, 2015 , p. 45.

29 *(اللسانيات النصية)* بالفرنسية لمزيد من التوسع في هذه القضايا.*La linguistique textuelle*. يمكن الرجوع إلى كتاب أدم

30 . تحدثت عن هذه المفاهيم وغيرها في مقال : **قاسمي**، عبد الحق، البنية المقطعية للوصف، مجلة اللسانيات، العدد24. على أنني أنبه هنا بأني استبدلت بعده مصطلح المقطع بمصطلح المتوالية، عند الحديث عن المقابل بالإنغليزية أو الفرنسية لـ (Séquence).

31. **Vion**, Robert, La communication verbale, Analyse des interactions, Hachette, Paris, 1992, p. 11.

32: اعتمدت هنا الترجمة الاسبانية،انظر .

– **Bajtín**, M. M., *Estética de la creación verbal*, , traducción por : Tatiana Bubnuva, Siglo ventiuno editores, Mexico, 1998, (1ra éd: 1982) p.p. 248-293.

33. **Foucault**, Michel. L'archéologie du savoir, Paris , Gallimard, 1980, p.48.

34. انظر: المرجع نفسه، ص. 53.

35. **Bronckart**, Jean-Paul, Opt Cit, p.72.

36. تجدر الإشارة هنا إلى اختلاف اصطلاحي، إذ إن بر ونكار لا يفرق بين مصطلحي التناص (Intertextualité) البيخطابات (Inter discours)، وهو ما قد يؤدي إلى اللبس أحيانا، خاصة أنه يقر بوجود مفهومين.

37، ص. ص. 1-2004.2 . انظر: **العسكري**، عبود عبد الله، *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية*، ط 4، دمشق، دار النمير،

38. يؤكد هذا هاليداي وحسن في كتابهما. (Cohesion in English)

39. الطريقة التي دُرست بها الإحالة في الدراسات العربية أخذت، في أغلبها، هذه المسائل بسطحية، غيبت عنها جوانبها الابستيمولوجية والأنطولوجية، وأبقت فقط على مسائلها الإجرائية وبعض جوانبها المنهجية. ويمكن لمس شيء من هذا التعقيد الذي أشرت إليه في أطروحة مفتاح بن عروس التي نشرها مؤخرا: بن عروس، مفتاح، الاتساق والانسجام في القرآن الكريم.

. In: L'Information Grammaticale, N. 51, 40. **Kleiber**, Georges, *Anaphore-deixis : où en sommes-nous ?*, 1991, p. 03.

41. انظر شرحا لهذه المفاهيم في:

– **Van Dijk**, Teun A. *Text and Context*, : Exploration in the semantics and pragmatics of discourse, New York, Longman, 1977, p. 31

42. انظر: في هذا الصدد مقال كليبر

– **Kleiber**, Georges, *Référence, texte et embrayeurs*, *Semen,* 4, 1989.

43. انظر:

– **Maigueneau**, Dominique, *Manuel de linguistique pour les textes littéraires*, Arman Colin, Paris, 2010. p. 45.

44. انظر: على أن هناك فروقا يجب التنبيه عليها بين الدراسات النحوية واللسانيات النصية في هذا الصدد:

أ–أن غاية الدراسات النحوية تأويلي، ففي:

«ولقد زينّا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين»

الضمير في «جعلناها»، إما أن يعود على السماء الدنيا، وإمّا على المصابيح؛ خلاف بين المفسرين، وبغض النظر عن الراجح من أقوالهم، فهدفهم هو التعرف على المعنى المراد. في حين أن الجانب التأويلي دوره ثانوي في اللسانيات النصية، فهو كالوسيلة للغاية التي هي تحقق اتساق النص بالربط بين جمله؛

ب–على أنّ الدراسات الإحالية لا تقف عند الضمير، وإنما تتعداه إلى أنواع أخرى كما عدد ذلك هاليداي وحسن (1976).

45. من بين الدراسات التي تناولت المنظمات النصية:

–**Adam**, J–M, **Revaz**, F, Aspects de la structuration du texte descriptif : les marqueurs d'énumération et de reformulation, Langue française Volume 81 Numéro 1, Année 1989.

–**Schneuwly** Bernard, **Rosat** Marie–Claude, **Dolz** Joaquim. Les organisateurs textuels dans quatre types de textes écrits. Etude chez des élèves de 10, 12 et 14 ans. In: Langue française, n°81, Structurations de textes : connecteurs et démarcations graphiques, 1989.

– Turco, Gilbert; Coltier, Danielle, Des Agents Doubles De L'organisation Textuelle, Les marqueurs D'intégration Linéaire, in : Pratique, N0 57, Mars 1988.

–**قاسمي**، عبد الحق، المنظمات النصية للوصف. مجلة اللسانيات، عدد: 26، 2018.

46. انظر : **قاسمي**، عبد الحق، المنظمات النصية للوصف، مرجع سبق ذكره.

47. هذا التقسيم جاء به موشلار، وإن وجدت تقسيمات أخرى لها؛ انظر :

– **Moeschler** Jacques, Aspects pragmatiques de la référence temporelle, indétermination, ordre temporel et inférence. In: Langages, 27e année, n°112. Temps, référence et inférence, 1993.

48. **قاسمي**، عبد الحق، *المنظمات النصية للوصف*، مرجع سبق ذكره، ص. 92.

49. **Ducrot**, Oswald et al, *Les mots du discours*, Les mots du discours, Paris, Les éditions de minuit, 1980, p. 131.

50. القيمة هنا يُقصد بها قيمة الدليل اللساني، وتعنى بالعلاقات التي بين الكلمات بعضها مع بعض. وهو مصطلح سوسيري في دروسه في الفصل السابع من كتابه.

Saussure (de) Ferdinand, *Cours de linuistque générale*, Payot, Paris, 1976, p. 155.

51. **Slakta**, Denis, *L'ordre du texte*, Étude de linguistique appliquée, N 19, 1975, p. 30.

52. **Halliday**, M.A.K.; **Hasan**; Ruqaiya, opt.cit. p. 293.

. أشير هنا إلا أنني لا أنكر أن المناهج المعرفية في دراسة النصوص مفيدة في : التحليل الآلي للكلام، واللسانيات الحاسوبية، ولكن إذا تعلق 53 الأمر بتحليل النصوص من معرفة الخصائص اللسانية لها، أو تأويلها، وتقريب هذه الآليات للحاجات التعليمية فلا يمكن هنا أن نقصي السياق المقامي، والجوانب التاريخية والثقافية، وغيرها مما يستبعده المنهج المعرفي.

54. **Adam**, Jean-Michel, *La linguistique textuelle*, Paris, Arand Colin, 3me édition, 2015 , p. 45.

55. يمكن الرجوع إلى كتاب أدم *La linguistique textuelle* (اللسانيات النصية) بالفرنسية لمزيد من التوسع في هذه القضايا.

56. تحدثت عن هذه المفاهيم وغيرها في مقال : **قاسمي**، عبد الحق، البنية المقطعية للوصف، مجلة اللسانيات، العدد24. على أنني أنبه هنا بأني استبدلت بعده مصطلح المقطع بمصطلح المتوالية، عند الحديث عن المقابل بالإنغليزية أو الفرنسية لـ(Sequence).

Analyse des interactions, Hachette, Paris, 1992, p. 11. 57. **Vion**, Robert, La communication verbale,

58. اعتمدت هنا الترجمة الاسبانية،انظر :

- **Bajtín**, M. M., *Estética de la creación verbal*, , traducción por : Tatiana Bubnuva, Siglo ventiuno editores, Mexico, 1998, (1ra éd: 1982) p.p. 248-293.

59. **Foucault**, Michel. L'archéologie du savoir, Paris , Gallimard, 1980, p.48.

60.53 . انظر: المرجع نفسه، ص.

61. **Bronckart**, Jean-Paul, Opt Cit, p.72.

62) والبيخطابات Intertextualité. تجدر الإشارة هنا إلى اختلاف اصطلاحي، إذ إن برونكار لا يفرق بين مصطلحي التناص (Interdiscours)، وهو ما قد يؤدي إلى اللبس أحيانا، خاصة أنه يقر بوجود مفهومين.